فبراير 14

نشرة دوريّة تصدر عن المجلس السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير- البحرين

العدد السابع ▪ شهر يونيو ▪ حزيران 2025

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
صمود مقاومة
المجلس السياسي



- شعب البحرين مع إيران والمقاومة

- ملف العدد: أصعب الاختبارات في ثورة 14 فبراير (2-2)

الشيخ سعيد المادح: الاستهداف الدّيني في البحرين

حرب الهويّة: المدرسة الجعفريّة نموذجا

الدكتور علي مطر: مشروع تفكيك المقاومة

حوار العدد: مع الدكتور فؤاد إبراهيم: ما وراء التطبيع؟

العدد السابع

الفهرس

كلمة أولى: تطوير الخطاب في مواجهة الاستبداد 3
ذكرى الاستقلال: "عيد الجلوس" ويوم الاستقلال..... 4
ملف العدد: أصعب اختبارات ثورة 14 فبراير (2-2) 6
بروفايل: الأستاذ سالم النويدري 14
منبر: الاضطهاد الديني - الشيخ سعيد المادح 15
في مثل هذا اليوم: اعتصام مسجد مؤمن 16
حرب الهوية: المدرسة الجعفرية نموذجا 17
مقابلة: المشهد السوري مع بلال اللقيس (2-2) 21
ريبورتاج: شعب البحرين يواصل دعم غزّة 23
من الموقف الأسبوعي: مع إيران والمقاومة 25
وجهة نظر: تفكيك مشروع المقاومة - الدكتور علي مطر 25
في ذكرى مزاحم الشتر: "الحق في رفات الشهيد" 27
مقال رأي: دور الشعوب - إبراهيم أبو خليل 28
حوار العدد: مع الباحث الدكتور فؤاد إبراهيم 29
القاموس السياسي: المواطنة 32
ساحات: السعودية و"حلّ الدولتين" - موسى السادة 33
قراءة في حدث: بيان 18 يوليو 34
التحليل السياسي: ترامب والمستعمرات الخليجيّة 35

قالوا

"من لم يُدن هذا العدوان الغاشم على الجمهوريّة الإسلاميّة، وهي ركن ركين في هذه الأمّة.. فسكوته نصرة للباطل. المخلص في هذه الشّعوب لا ينبغي أن يوقفه شيء يستطيع أن يقاومه ويدفعه عن بذل ما يمكن في سبيل نصرة الموقف الحقّ للجمهوريّة الإسلاميّة... الجمهوريّة المباركة على طريق العزّة والإباء والنصر.. وقهر الطاغوتيّة المفسدة في الأرض.."

من بيان آية الله الشّيخ عيسى قاسم في إدانة العدوان الصّهيوني على الجمهوريّة الإسلاميّة - 15 يونيو/ حزيران 2025

"14 فبراير" دورية تصدر عن المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، وانتدب رئيسُ المجلس هيئة تحرير للنشرة تحت إشرافه تضم صحافيين وإعلاميين لهم خبرة في الصحافة والإنتاج الإعلامي، وهيئة التحرير هي المعنية بإصدار النشرة لتكون منبرا صحافيا يهتم بالشؤون السياسيّة في البحرين والمنطقة، انطلاقا من الرؤية والمرجعية السياسيّة والفكرية التي يؤمن بها الائتلاف ووفق المحدّدات الوطنية التي تتشارك فيها قوى المعارضة في البحرين. ولا تعبّر محتويات النشرة بالضرورة عن الموقف الرسمي للائتلاف إلا في الموارد التي يُنصّ فيها على ذلك.

الهجلس السياسي

"14 فبراير": تطويرالخطاب في مواجهة الاستبداد

مع هذا العدد الجديد من نشرة "14 فبراير"؛ يمرّ عام على صدور هذه الدّورية التي نراها حلما وقد بدأ أولى خطواته في التحقّق. إنّ هذا المشروع لازال في البداية، ولدينا طموح كبير بهذه التجربة، وأنْ تحلّق أكثر وفق الآفاق المرسومة لها. لا نريد أن نمتدح أنفسنا، فنحن نجتهد في العمل، ونأمل المشاركة في المشهد الإعلامي والصّحافي المعارض والإسهام الميسور في تطويره. في هذا العدد نتابع ذكرى استقلال البحرين، ونقدّم مواد حول أحداث مرّت بها البلاد خلال السّنوات والعقود الماضية، ونتعرّض كذلك لبعض الملفات والقضايا التي تتصل بملف الهويّة والصّراع الجاري حولها في البحرين.

في هذه المناسبة، نؤكّد في هيئة التحرير - وتوافقا مع رؤية الهيئة المشرفة على النشرة في المجلس السّياسي لائتلاف 14 فبراير - بأنّه لا ينبغي خوْض معركة حقيقيّة من غير اهتمام ببناء الخطاب الذي يوجّه الفعل والممارسة في الخارج، ويشمل ذلك صياغة مكوّنات هذا الخطاب ولوازمه في التعبير عن المواقف وتوصيف الأحداث والتطوّرات. لا ينبغي اعتبار هذه المسألة شكليّة، أو أنها مجرّد اهتمام لغوي لا قيمة له. فنحن نعتقد أنّ جزء أساسيّا من الصّراع القائم مع آل خليفة؛ له علاقة بالجانب الاصطلاحي وطبيعة الخطاب المعني في التعاطي مع هذه "المجموعة" التي وفدت على بلادنا قبل قرابة قرنين ونصف من الزّمان. فكيف نتعاطى، ونتخاطب، ونحلّل هذه "المجموعة"؟ إنّ ذلك - تحديدا - ما يدخل في صميم مهمّة الخطاب، بما هو كاشف عن الرّؤية والمشروع العام. فحسب الخطاب الذي نتبنّاه؛ نتعاطى مع هذه "المجموعة" بوصفها قبيلة غازية، دخلت البحرين عنوةً عبر وسائل تندرج ضمن مفهوم الإبادة، بما في ذلك تهديد وجود السّكان، ومحو ثقافتهم، والترحيل القسري عبر إزالة مناطقهم وسُكناهم وتهجيرهم، والاحتلال الاستيطاني المباشر.

من المؤكد أنّ هذه المفاهيم والمصطلحات حينما تشكّل خطابنا السيّاسي في التعاطي مع "السّلطة" القائمة في البحرين؛ فإنّ ذلك يستدعي مقاربة محدّدة ترى في هذه السّلطة "سلطة احتلال"، وأنّ وجودها غير شرعي، ما يستلزم عدم الاعتراف بها، ومن ثمّ السّعي لتغييرها بالوسائل المتاحة. وقد ترسّخ هذا التصوّر في ظلّ مداومة هذه "المجموعة" على توريث هوّيتها الاحتلاليّة، وأدواتها الاستيطانيّة، حتّى يومنا هذا.

من هذه الزّاوية يأتي بعض أدوار نشرة "14 فبراير" في الاهتمام ببناء الخطاب، وصياغة المفاهيم وتوظيفها في فهم المرحلة والظّروف المحيطة، واكتشاف "العدو" وأهدافه الحقيقيّة، مع تقديم مقترحات وتحليلات تحفّز على تجديد الخطاب السّياسي للمعارضة، وضبط اتجاه البوصلة في مواجهة الاستبداد ومخلّفاته: التطبيع، التبعية، الفساد... ومنه سبحانه وتعالى نسأل التّوفيق والسّداد.



| ذكرى الاستقلال |

"عيد الجلوس": إخفاء يوم الاستقلال

يمكن القول بأنّ عيد استقلال البحرين (14 أغسطس 1971) هو من أكثر الأحداث تغييبا في تاريخ البحرين الحديث. فالأجيال غير المسيّسة التي نشأت في الثمانينيّات من القرن الماضي، على وجه الخصوص، لم تكن على تماس فعلي مع هذا الحدث الذي يعتبر في بقية الأوطان يوما خاصّا ومليئا بالحفاوة. باستثناء بعض الأنشطة التي كانت تقيمها تنظيمات سياسيّة في ذلك الوقت، والتي كانت محدودة على مستوى الانتشار؛ فإنّ أغلب المواطنين كانوا موجّهين نحو زاوية أخرى للاحتفال، وهي احتفالات ما يُسمّى "عيد الجلوس" أي يوم تنصيب الحاكم الخليفي.

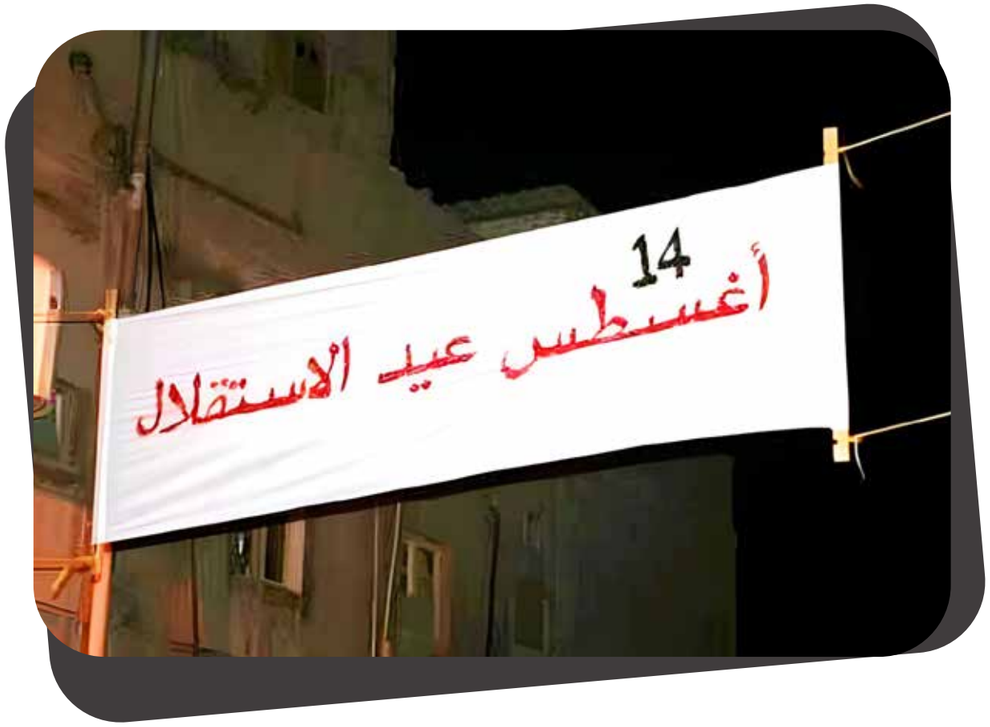
ومن مطالعة بعض المدوّنات فإنّ تلك الاحتفالات كانت حاضرة قبل الاستقلال عن الاستعمار البريطاني، إذ كان الخليفيون يقيمون احتفالات حاشدة بهذه المناسبة في العاصمة المنامة، وكما يروي صاحب كتاب "مواجي وحراسين" (حسن علي المدني، ص 44-43)، فقد كان الاحتفال في الأربعينيّات يشمل إنارة السّاحة المواجهة لقصر القضيبيّة، وانتشار الأعلام، "المزدانة بسعف النخيل والشرائط الحمراء والبيضاء"، كما "ترتفع الأعلام على كثير من البيوت"

فضلا عن الإدارات الحكوميّة، ويضيف بأنّ الاحتفالات تبلغ ذروتها عندما يحضر الحاكم الخليفي أسواق المنامة في "سيارة مكشوفة" وسط احتشاد الناس وأفراحهم. هذا الاحتفال السّنوي كان يصاحبه مهرجان رياضي في ساحة قلعة الشرطة بالمنامة، يشارك فيه أفراد الشّرطة مع طلاب المدارس الحكوميّة، وبحضور غفير من الناس. وبسبب بعض الأحداث توقفت هذه الاحتفالات، ولكنها عادت بزخم أكبر فيما بعد، وشهدت موجتها العالية في عقد الثمانينيّات، مع الاحتفالات الموسّعة التي كان يشهدها محيط الملعب الرياضي "الوطني" في "مدينة عيسى". ثم أخذت هذه الاحتفالات أشكالا أخرى، ولكنها ظلت ثابتة حتى اليوم. يؤكد متابعون بأنّ هذه العناية الممنهجة بما يُسمى "عيد الجلوس"، كانت وسيلة فعّالة في إبعاد ذكرى الاستقلال عن الوجدان العام للمواطنين، خصوصا مع إحاطة "عيد الجلوس" ببرامج مبهجة وذات تأثير مباشر في جذب الناس وخاصّة العوائل وتلبية حاجاتهم للفرح الجماعي.

لا شك أنّ قوى المعارضة سعت إلى استعادة ذكرى الاستقلال، ولكنّها لم تفلح في مزاحمة المشروع الحكومي المناوئ المتمثل

في احتفالات "عيد الجلوس"، بسبب محدوديّة الأنشطة الخاصّة بذكرى الاستقلال، وعدم القدرة على تحويل هذه الأنشطة إلى الفضاء العام. ربّما تكون "الضّربة" الأقوى التي تلقتها احتفالات السّلطة بعيد الجلوس، جاءت مع انتفاضة التسعينيات (1994)، إذ اكتشف ذلك الجيل حصيلة عقود الحكم الخليفي المريرة، في ظلّ تغييب الدّولة الحقيقيّة، وتكريس حكم القبيلة، ورسوخ نظام الفصل الطائفي الذي أخذ أبعادا متنوّعة من حروب الهوية. مع الانتفاضة أصبح يوم "الجلوس" (16 ديسمبر) عيدا للشّهداء، وحتى يومنا هذا، ما أثار استياء السّلطة الشّديد. واللافت أنّ انتفاضة الكرامة لم تفلح فقط في إظهار خواء احتفالات "عيد الجلوس" وعدم ارتباطها بالمشترك الوطني العام، ولكنها نجحت كذلك في بناء خطوط الاتصال الشّعبي بالحدث الهام الذي ارتبط بالاستقلال، أي دستور 73 وبرلمان الاستقلال الذي أُجهض في 1975 بقوّة قانون أمن الدّولة.

استثمر قيادات المعارضة بعد عام 2001 ميراث انتفاضة التسعينيات وخاصة عيد الشهداء، وبدأت عمليات تخصيب الرأسمال الثوري والثقافي الذي تراكم على مدى عشر سنوات، خاصة بعد الانقلاب الدستوري في 2002م. وخلال الفترة بين 2010-2004 نجحت المعارضة في استرجاع ذكرى الاستقلال، وتحويل 14 أغسطس إلى يوم وطني حافل وعلى نطاق واسع. ومع ثورة 14 فبراير 2011 أصبح هذان الحدثان (14 أغسطس و14 فبراير) توأمين أساسيين في مواجهة تزييف تاريخ الوطن وفضح سردية آل خليفة المضلّلة.





ملف العدد

أصعب الاختبارات في ثورة 14 فبراير (2-2)

إعداد هيئة التحرير

■ في العدد السّابق، تطرّقنا ضمن هذا الملف الخاص لخمس من أصعب الاختبارات التي واجهت ثورة 14 فبراير في البحرين، وهي:
1. ثلاثيّة الثورة (العمل الثوري - الاعتصام الجماهيري - الحوار النقدي)،
2. لعبة الحوار الحكومي،
3. ملف الاحتلال السعودي وثقافة المقاومة،
4. ثنائيّة المعارضة السياسيّة والقوى الثورية وما تبعها من تفاوت في الشعارات والمشاريع،
5. التعدّي على منبر جمعة الدّراز وما شكّله ذلك من إعلان سافر لحرب الهويّة والوجود.

في هذا العدد نستكمل الوقوف على الاختبارات الأخرى التي واجهتها الثورة، والسُّبل التي اعتمدتها في التغلّب عليها.

6. العدوان على اليمن 2015: توسيع منطقة الأمان الإقليمي

في مارس 2015 شنّت السعودية عدوانا عسكريّا شاملا على اليمن، وخلّف دمارا واسعا. كان هذا العدوان اختبارا عصيبا لشعب البحرين وثورته، سواء لناحية الواجب الدّيني في رفض العدوان، أو لجهة التضامن مع شعب أصيل قدّم الدّعم والمساندة لثورة 14 فبراير. تعمّق هذا التّحدّي بسبب الوضع التصعيدي للقمع الذي كان يخيّم على البلاد آنذاك، غير أنّ إعلان السّلطة في البحرين المشاركة في العدوان على اليمن، وتحويل ذلك إلى جزء من العدّة الهجوميّة ضدّ الثورة وأخلاقيّاتها؛ جعل من بناء الموقف من العدوان أكثر حساسيّة وخطورة. وفي الوقت الذي أرسل آل خليفة جنودا مرتزقة إلى ساحة القتال في اليمن، فإنّه عمد إلى إعلان تهديد واضح بمنع أي اعتراض ضدّ العدوان، ونشرت وزارة الدّاخلية هذا التهديد في اليوم الأوّل من بدء الحرب.

نفّذت السّلطة تهديدها بسرعة، وتمّ اعتقال المعارض فاضل عباس الذي نشر بيانا اعتراضيّا على الحرب، وحُكم عليه لاحقا بالسّجن 5 سنوات. شكّل ذلك ضاغطا ترهيبيّا على المعارضين السّياسيين وجمهور المعارضة، ما فرض على المنابر العامّة عدم التصريح العلني، ممّا يفسّر عدم صدور بيانات موقّعة باسم القوى السياسيّة والدينيّة داخل البلاد، باستثناء المواقف التي عبّر عنها المدوّنون (مجهولو الهويّة في الغالب)، في الوقت الذي تمّت ملاحقة بعضهم واعتقالهم، مثل اعتقال الناشط نبيل رجب على خلفيّة تغريدة على منصّة (إكس) اعترض فيها على الحرب وسقوط ضحايا أبرياء. غير أنّ المشهد السّياسي العام لم يتح له التعبير العلني عن موقفه الرافض، ما أعطى الانطباع بأنّ سياسة القمع والإرعاب نجحت في "فرض الصّمت" حول الموضوع اليمني.

كان يمكن أن يمثّل هذا الكبت والإغلاق السّياسي مسرحا حيّا للسّلطة من أجل الترويج لأكذوبة أنّ البحرين وشعبها مؤيدون للحرب السعوديّة المفروضة على اليمن، خصوصا مع إقدام الجلاد ناصر وشقيقه خالد، نجلي الحاكم الخليفي حمد، على أداء أكثر من مسرحيّة لتظهير أنفسهم على أنّهم قادة عسكريّون في إدارة جانب من العدوان على اليمن. وهي صورة مفبركة كان يُراد لها أن تكون مادّة أخرى لتضخيم ناصر وتهيئة الأجواء الإضافيّة لخطّة تكبيره ومنحه المزيد من المناصب والنياشين الوهميّة.

عدا ذلك، فإنّ اندماج السّلطة في العدوان على اليمن كان يُراد له أن يُحقق أهدافا أخرى على مستوى توسيع منطقة الأمان الإقليمي للسّلطة التي كانت تترنّح في ذلك الوقت تحت ضغط ثورة شعبيّةٍ نجحت في تجديد مصادر قوّتها. هذا الأمر كان يدعو السّلطة لأن تنخرط في المسارات العدوانيّة التي ترسمها الحكومات الدّاعمة لها، تسديدا لفاتورة الحماية والإسناد الأمني والعسكري (الذي تجلّى بوضوح مع دخول قوات درع الجزيرة البحرين لقمع ثورة 2011)، وهو ما يعزّز أيضا شعور السّلطة بأنّ يدها باتت مطلقة للمضي في القمع وتوسيع استهداف المعارضين واضطّهادهم.

شارع 14 فبراير

في الإجمال، كانت ثورة 14 فبراير أمام اختبار عسير ومتعدّد الأوجه، ووسط خيارات ضيّقة، فإمّا الصّمت وحماية ما تبقّى من قوّة شعبيّة لضمان استمرار الحراك الدّاخلي، أو توسيع التّضامن وإدراج العدوان ضمن القضايا غير القابلة للتأجيل أو المداراة. من غير تأخير، سارع الشّارع الشعبي والثوري في البحرين إلى إعلان رفضه للعدوان على اليمن، وانطلقت العديد من التظاهرات والفعاليات الشّعبية، من مختلف المناطق، تعبيرا عن ذلك. وعلى عادته



في القضايا المصيرية؛ أدمج شعب 14 فبراير الموضوع اليمني ضمن أجندة الاحتجاج، وأنتج أشكالا متنوّعة من التضامن مع الشّعب اليمني، والإشادة بمقاومته للعدوان، وارتفعت صور قائد حركة أنصار الله السيّد عبد الملك الحوثي، في ميادين البحرين وساحاتها، في حين وطأ المحتجون بالأقدام صور "قادة" العدوان من السّعوديين والخليفيين والإماراتيين وغيرهم، وأضحى الملف اليمني بالتالي ضمن قائمة "الملفات العربيّة والإسلاميّة" التي تُشكّل الموضوعات الجوهرية في الحراك الشّعبي والثوري في البحرين، كما هو الحال مع قضيّة فلسطين والمقاومة في لبنان وغيرهما.

7- الحرب على القطيف وإعدام الشيخ النمر: اختبار الوفاء

كما هو الحال مع العدوان على اليمن؛ عملت السّلطة بوسائل عديدة لإرهاب المعارضين والمجتمع السّياسي في البحرين لمنعه من التعاطي مع ملف الشّهيد الشّيخ نمر النمر، سواء بعد اعتقاله في عمليّةٍ دموية غادرة (العام 2012)، أم بعد تنفيذ جريمة الاعتقال (العام 2016).

كانت معضلة "السّعودية" هي الأساس في إعاقة الحديث عن الشّيخ النمر، تماما مثل العدوان على اليمن. فقد كان الترتيب السّياسي، وقتئذ، يفترض النأي عن أيّ صدام مباشر مع النظام السّعودي، حفاظا على وضعيّة الحوار مع السّلطة. وممّا لا شك فيه أنّ التبنّي العلني لملف الشيخ النمر يُعدّ مخاطرة كبيرة بالنسبة للقوى التي كانت تسعى جاهدةً لحلّ الأزمة سياسيّا بغية الوصول إلى توافق داخلي حول السّقوف الممكنة من المطالب. وبطبيعة الحال، لم يكن لذلك أن يتمّ من غير موافقة آل سعود، ما فرضَ على الوسط السّياسي المعارض تحفّظا سياسيّا صعبا حيال الملفات التي تزعج النّظام السعودي، وقد تطلّب ذلك - في بعض السّياقات - خطابا دبلوماسيّا يتعاطى مع السّعودية باعتبارها "دولة شقيقة".



ولعلّ ما يزيد الإرباك في هذا الشّأن؛ هو أنّ الشّهيد النمر أنتج خطابا سياسيّا مباشرا، سواء في خصوص الموقف الحاسم من استبداد آل سعود وجرائمهم، أو في دعم ثورة البحرين والتنديد الشّديد بتدخّل قوات درع الجزيرة. لقد عبّر الشّهيد النمر عن تماهٍ كامل مع أهداف ثورة البحرين، وكان من المنظّرين للشّعار الثوري الذي دعا إلى إسقاط النّظام الخليفي وفي خطٍ متواز مع إسقاط الأنظمة الديكتاتورية الأخرى في السّعودية وسوريا. ولا شكّ أنّ الخطاب الجذري للشّهيد النمر شكّل موضوعا إشكاليّا داخل البلاد وخارجها. لا يقتصر هذا الأمر على شخص الشّهيد النّمر وخطابه، ولكن أيضا في ملف العدوان على القطيف والعوامية، إذ واجه الحراك المعارض والشّبابي عنفا كبيرا من آل سعود، وأدى إلى سقوط الشّهداء وارتكاب جرائم موصوفة أخذت مداها الواسع مع حملات الملاحقة والاغتيالات والإعدامات والتدمير الممنهج الذي تعرّضت له بعض أحياء القطيف.

رغم ذلك، هدّدت السّلطة من ذكر الشّهيد النمر وحراك القطيف في البيان السّياسي العلني بالبحرين، وخاصّة بعد جريمة الإعدام، وبادرت إلى التهديد بملاحقة المعترضين على "الأحكام القضائية السعوديّة"، بحسب تعبير البيان الحكومي الصّادر فور إعلان آل سعود إعدام الشّيخ النمر مطلع يناير 2016م. وبالفعل، نفّذت السلطة تهديداتها وجرى اعتقال عدد من المدوّنين والنشطاء، وبينهم الدكتور سعيد السماهيجي بعد نشره تدوينة اعتراضا على جريمة الإعدام. وانعكس هذا القمع على الجو السّياسي العام الذي تحاشى إصدار بيانات علنيّة، لاسيما بعد أن تحوّل ملف الإعدام إلى قضيّة ساخنة في الأزمة المشتعلة آنذاك بين السعودّية وإيران.

ولكن ثورة 14 فبراير أحبطت توظيف السّلطة لتهديداتها، وذلك بعد أن عمدت القوى الثوريّة، وعموم الشّارع المعارض؛ إلى الإعلان الواسع عن مواقف التلاحم مع الشّهيد الشّيخ النمر من جهة، وتأكيد الصّلة الجوهرية والمصيريّة مع



الحـراك في القطيـف، مـن جهة أخـرى (إحياء شـعار "البحريـن الكبـرى"). وقـد نجحـت الثـورة في ترسـيخ هذه القضيّـة عبر خطاباتها وأنشـطتها الاحتجاجيّـة الـتي شـهدتها البـلاد على مدى السّـنوات الماضية، ليتحوّل الشّهيد النمـر إلى مفردةٍ أساسـيّة في قاموس الثورة، ومـن أهم علاماتهـا ومحطّاتها. ولـم يكن هذا النجـاح محدودا فقـط في تثبيت قيمـة الوفاء للشّـيخ النمر وحراك القطيف، ولكن انسـحب أيضـا على تأكيد قوّة شـارع الاحتجـاج الثوري، ودوره الجوهـري المكمّـل للعمـل السّـياسي المعارض.

8- الهجـوم علـى حـزب الله: مدخـل الملاحقـة في الخـارج

حكايـة السّـلطة في البحريـن مـع حـزب الله ليسـت جديـدة، ويتقاطع فيهـا الموضوع السّـياسي بالموضـوع الدّيـني، كمـا تتداخـل فيهـا مسـائل متشـابكة تتصـل - في العمـق - بموقـف كيانـات الخليـج إزاء الصّـراع مـع الكيان الصّهيوني والاسـتكبار العالمي عموما. ويمكـن اسـتظهار جانـب مفصلـي لهـذه الحكايـة بالعـودة إلـى العـام 2016 وتحديـدا في 19 أبريـل/ نيسـان عندمـا أصـدر البرلمـان - الخاضـع للسّـلطة - بيانـا دعـا فيـه لإعـلان الحـرب على حـزب الله وعلى "ولايـة الفقيه"، وكان وزيـر الداخليّـة راشـد الخليفـة قـد أعدّ الحملـة علـى "ولايـة الفقيـه" قبـل شـهرين مـن ذلـك التاريـخ، إذ وصف في اجتمـاع وزراء داخليّـة العـرب بتونـس (مـارس/آذار 2016) اعتقـاد المذهـب الشّـيعي بهـذه الولايـة بأنّـه "مبتـدع". علـى هـذا الإيقـاع التمهيدي، مرّرت السّـلطة قـرار "إعلان الحـرب"، وأثبت البرلمـان - مرّة أخرى - بأنّـه أداة لتنفيذ إرادة السّـلطة، علـى النحـو الذي انكشـفت خيوطه تباعـا في تلـك المرحلـة الـتي شـكّلت انعطافا في المشـهد المحلّـي.



وعند تجميع هذا المشـهد؛ سـيكون واضحا أنّ الهجـوم علـى "حـزب الله" وبالتزامن مـع التعدّي علـى عقائـد الشّـيعة، مـن جانـب، والتلويـح ببدء حملـة قمع على جمعيّـات المعارضـة من جانب آخر؛ إنّمـا كان تهيئة للجريمة التي اسـتهدفت آية الله الشّـيخ عيسى قاسـم، بإسـقاط الجنسية عنه ومحاكمتـه بتهمة تتعلـق بأداء فريضـة الخمس، ثـم فرض الحصـار العسـكري على منزله بالـدّراز، ومـا تلا ذلـك من مواجهاتٍ عنيفة شـهدها ميدان الفـداء (يونيـو-2016مايو2017)، ومـا صاحبَ ذلك من إجـراءات القمع الواسـع عبر غلـق الجمعيّات المعارضـة وجمعيّـات دينيّـة أخـرى وتطبيـق إرهـاب ممنهج علـى النشـطاء والمدوّنين.

بالعـودة إلـى قائمـة "الإرهـاب" الرّسـميّة الـتي أقرّتهـا حكومـة السـلطة، والمنشـورة في 11 يناير 2023 (وتـمّ تجديدهـا في 11 مـارس 2024)؛ يمكن ملاحظـة أنّ "حـزب الله" جاء علـى رأس القائمة. كمـا أنّ قياداتـه تـمّ تصنيفهـا في القائمـة ذاتهـا ضمن قائمـة الأفراد. ولـم يتغيّر محتـوى القائمة على الرّغم من شـهادتهم خـلال الحرب الصهيونيّة الأخيرة، وعلى رأسـهم شـهيد الأمّة السـيّد حسن نصر الله.

وقـد سـبق هذه القائمة صـدور بيانات ومواقف رسـميّة وشـبه رسـميّة، أبرزها ما صـدر عن وزير الخارجيـة السّـابق (خالـد الخليفـة) عبر سلسـلة تدوينـات نشـرها على حسـابه بمنصّـة (إكس) في فبرايـر 2016 وقال فيها: "حـزب الله الإرهابي ليس عـدو للسـعودية والبحرين ولكل العرب فحسـب، بـل هو العـدو الأول للبنان، ووحدة لبنـان وحضارة لبنـان العربيـة الأصيلـة"، زاعمـا أنّ الحـزب هـو "مكـون إرهابي مصطنع ليس له أسـاس تاريخي".

مـن الضّـروري الوقـوف عنـد السّـياق التاريخي لهـذا العـداء المكشـوف ضـدّ حـزب الله، وذلـك لارتباطـه بتحـوّلات محليّـة وإقليميّـة. على المسـتوى الإقليمـي، نشـير إلـى أمريـن، الأوّل العـدوان السّـعودي علـى اليمـن (مـارس 2016)، وموقـف الحـزب الصّـارم في دعم اليمن وشـعبه. والثّـاني يتعلّـق بالمخطّـط الخليجي في اسـتهداف جبهـة المقاومـة وقلبهـا المتمثـل في إيـران، مـن خـلال شـيطنتها وتحويلهـا إلـى عـدو بديـلا عـن العـدو الحقيقـي للأمّـة.

وعلـى المسـتوى المحلـي، واجـه الواقـع المعـارض في البحريـن - كمـا أشـرنا - أخطـر الحمـلات في العام 2016 بقصـد تطويق المعارضة داخليّا ومحاصرتها علـى أرض الواقع، وعبر الإنهاك المعنـوي، والانطـلاق مـن ذلـك نحـو ملاحقـة المعارضـة خارج حـدود الوطن. لقـد كان التطاول علـى حزب الله تعبيرا مباشـرا عن المدى الواسـع لتلك الخطّـة، خصوصا مع إدراك السّـلطة للموقع الخـاص للحزب في وجدان شـعب البحريـن، ودور الحـزب في دعـم الثـورة - أسـوة بموقـف الحـزب المعلن في دعم الاحتجاجات الشّـعبيّة العام 2011 - وهـذا يعـني أنّ الهجـوم علـى الحـزب في جانـبٍ منـه كان جـزء من الحـرب المضادة الـتي واجهتها الحـركات الجماهيريّـة في ذلـك الوقـت، خصوصا تلـك الـتي لـم تكـن تخضـع للهيمنـة الخارجيّـة، وترفـع شـعارات حقيقيّـة في الحريّـة والسّـيادة.

وفي الوقـت الـذي توجّـه الهجـوم علـى الحـزب لإنـزال المزيد مـن الإكراه والقمـع داخل البحرين، لاسـيما مع تجريـم الدّفـاع عـن الحـزب، وبالتالي التلويـح بذرائـع جديـدة لاسـتهداف المعارضيـن، إلاّ أنّ ميادين 14 فبرايـر نجحـت في هـذا التحدّي من خـلال إطلاق الحمـلات والتظاهـرات المؤيّدة للحـزب والتنديـد بمواقـف السّـلطة وتوصيفها له بالإرهاب، وقـد نال وزير الخارجية السّـابق نصيب الأسـد مـن التنديـد الشّـعبي. وثبت هـذا الموقف الجماهيـري رغم اشـتداد القمع، واسـتمرّ في كلّ المراحـل، وكان مـن بينها التحـدّي الـذي برز بعد استشـهاد السـيّد نصـر الله، إذ انطلقـت مواكـب التشـييع الرمزيّـة في مختلف مناطق البـلاد، رغم القمـع والتهديد، وهو ما شـكّل نجاحـا للثورة على المسـتوى الميـداني والقيمـي على حدّ سـواء.

9- انكشـاف العلاقـة مـع الصّهاينـة وإعلان التطبيـع: اكتمـال صـورة التحالـف الشّـرير

لـم تكـن العلاقـة بيـن آل خليفـة والصّهاينـة أمـرا مفاجئـا وجديـدا، فقد سـبق إعـلان التّطبيع (سـبتمبر 2020)، إجراء لقاءات علنيّة بين "الملك" حمـد ورجـال دين يهـود تابعيـن لدولـة الاحتلال، واحتفـت الصّحافـة الإسـرائيليّة بهـذه اللّقـاءات تأسيسـا علـى التعـاون الأمـني بيـن الجانبيـن. والجديـر بالتذكير هنـا أنّ وزير الحرب الإسـرائيلي الأسـبق، مـوشي يعالون، ذكـر البحريـن في فبراير 2016 في معـرض هجومـه علـى إيـران زاعمـا أنّ الأخيـرة تسـعى للهيمنـة عليهـا مـع دول أخـرى، مبديـا الاسـتعداد لحمايـة هـذه الـدّول في وجـه مـا وصفـه بالمحـور الشّـيعي. وللتذكيـر أيضـا، فقـد أعلـن وزيـر خارجيـة آل خليفـة السّـابق، في

مقابلة مع سكاي نيوز، بأنّ نظامه ودول الخليج تتفاوض لشراء نظام الدّفاع الصّاروخي الإسرائيلي (القبة الحديديّة). وعليه، أخذ مسار التطبيع منحى متدرّجا، شمل استقبال وفد رياضي إسرائيلي في المنامة وتعزية وزير الخارجية السّابق بموت بيريز.

عندما تمّ الإعلان عن اتفاقيّة التطبيع، وافتتاح السّفارة الصهيونيّة في المنامة؛ كان لذلك وقعه الشّديد على شعب البحرين، وما كان لهذا الحدث أن يمرّ بهدوء مثلما هي الحال في دولة الإمارات، أو عُمان، وقبل ذلك قطر. فلدى البحرانيين وعي متجذّر في التصدّي لمشروع التّطبيع ومقاومة الكيان الغاصب، ربطا بتاريخ عريق من النضال السّياسي، والانخراط المبكر في الحركات القوميّة. ولكن كان ثمّة خشية أن يكون القمع الأمني، وتوسّع سياسات الإكراه والعزل السّياسي بعد 2017م، حائلا دون إظهار الوعي والموقف الحاسمين. ولكن المفاجئ هو أنّ الشّعب ابتكر طريقته الخاصّة في الخروج من هذا الإرهاب الرّسمي، وشقّ واقعا لا لُبس فيه في التنديد باتفاقات التّطبيع وإعلاء الصّوت في دعم فلسطين ومقاومتها وتحريرها كاملة.

إنّ أهميّة ذلك تعود إلى أنّ التطبيع الكامل مع الصّهاينة كان بمثابة الإظهار الكامل للتحالف مع الحلف الأمريكي الصّهيوني، وهو ما يعني إيقاع تشويه خطير لهويّة شعب البحرين وتاريخه وقيمه الأصيلة، فلم يكن من المقبول في هذه الحال التردّد أو اعتماد تكتيكيات التّوازن على غرار التحدّيات الأخرى في شأن الحرب اليمن أو إعدام الشّيخ النمر. وبالفعل، نجح الواقع الشّعبي في اختيار الطّريقة المثلى لإنتاج الصّيغة المطلوبة، وذلك من خلال توزيع الموقف الشّعبي على مسارين، الأوّل عبّرت عنه ساحات الثّورة، بكلّ جرأة وأريحيّة في الشّعارات، والآخر تكفّلت به السّاحة الوطنيّة العامّة التي تولّت مسؤولياتها بما تتيحه الحدود المتوافرة في العمل المرخّص. ويمكن القول بأنّ "الجمعية البحرينية لمقاومة التطّبيع مع العدو الصهيوني" استطاعت تأدية واجبها الوطني والقومي بالمستوى والوضوح المناسبين، ففي حين قدّمت ميادين الثّورة والقوى المعارضة خطابها الحاسم في هذا الشّأن؛ فإنّ الجمعيّة نهضت بالأدوار العمليّة والتنظيميّة في التضامن مع غزة وفلسطين وبرمجة النشاط الأهلي المقاوم للتطبيع، وبالاستفادة القصوى من وجودها على الأرض لتوسيع المدى الوطني لهذا الحراك الشّعبي، وخلق مبادرات موسّعة ضمّت نقابات وشخصيّات وقوى مثّلت كلّ ألوان الطّيف البحريني.

10- ضرب النسيج الداخلي للمعارضة: تكتيكات الاختطاف والتجويف

استعملت السّلطة وسائل عدّة من أجل الوصول إلى مبتغاها في محاصرة البيئات الشّعبية الحاضنة للمعارضة. لم يقتصر الأمر على سياسة الإرهاق بالقمع ومسلسل المعاناة الطويل، بما في ذلك ارتكاب القتل والانتهاكات وتمزيق أواصر العوائل عبر آلاف السجناء والمهجّرين، ولكن أيضا جرى اعتماد سياسة التنكيل المعنوي والثقافي من خلال إمعان الإساءة لعصب هذه البيئات، أي عقائدها وهويّتها الدّينية والثقافية، إذ جرى - مثلا - الاستخفاف بعقيدة المهدي المنتظر في الصّحافة الرّسمية، وأطلقت السّلطة العنان لكتابات الاستهزاء والازدراء بمعتقدات المواطنين الشّيعة ووجودهم الثقافي، جنبا إلى جنب الاضطهاد الدّيني المباشر عبر التعدّي على المراسم الدّينية وخاصّة شعائر عاشوراء.

هذه الهجمات المزدوجة أرادت السّلطة من ورائها خلق أعلى حالات الإضعاف في أوساط الناس المؤمنين بخيار ثورة 14 فبراير، بما يتيح لها إحداث تكسُّرات متفرّقة داخل المجتمع العام، وتعزيز ذلك بطرق مختلفة من الاختراق والحرب النفسيّة لفتح فجوات تنفذ منها إلى شرايين المجتمع، لإشاعة اليأس والتوجّهات المطبّعة مع السّلطة.

ومن ذلك، جرى التّخطيط لاستهداف الملفات الأساسيّة المرتبطة بالثورة ومسارها، مثل ملف السّجناء، وملف المغتربين، وكذلك الملف الدّستوري، وملف حقوق الإنسان بشكل عام. وفي حين أنّ السّلطة جرّبت في أوّل الأمر وسائل التصدّي المباشر، وإغلاق الطّريق أمام الحراكات العامّة التي تخصّ تلك الملفات، بالترهيب والقمع والملاحقة؛ فإنّها انتقلت في السّنوات الأخيرة، وتحديدا في 2018 وما بعدها، لرسم خطط أخرى تقوم على تكتيك تجويف تلك الملفّات وتمييعها، ومن ثم اختطافها إلى السّاحة التي تناسب مشاريع السّلطة وطرقها في المعالجة. ولعلّ أوضح الأمثلة على ذلك هو ملف السّجناء الذي جوّفته عبر تحويله إلى ملف مفصول عن الحدث السّياسي المطلبي، وبالتالي تجنّبت التعرّض لحقّ جبر الضّرر والتعويض المادي والمعنوي، وبعد ذلك وضعت الملف في دائرتها الخاصّة التي لا تحمّلها المسؤوليات المشار إليها، وهو ما حصل مع إدراج معالجة هذا الملف من خلال قانون العقوبات البديلة، وقانون السّجون المفتوحة، إضافة إلى الإفراجات المرسومة وفق "العفو الملكي" الخاص. وفي اعتقاد السّلطة، فإنّ هذا اللّون من المعالجة سوف يسمح لها باختطاف ملفات المعارضة، واحدا تلو الآخر، لتسحب منها بذلك موجبات العمل المعارض أو إحراجها أمام الناس التي تتوق لإنهاء المعاناة المترتبة على تلك الملفّات.

وهذا يعني أنّ الاختطاف المرسوم لا يقتصر على هدف معالجة ملفات 2011 وفق هوى السّلطة، ولكن أيضا تحويل هذه المعالجة إلى مادة لإشعال الفتن والتّصادم بين الشّعب والمعارضة.

يجب القول بأنّ هذا التحدّي لازال قائما، خصوصا وأنّ المخطّط الجاري هو أن يطال الملف الدّيني وما يخصّ هويّة البلاد وأصالتها. على مستوى المواجهة، تفعل الثورة وشعبها وقواها الحيّة ما في وسعها لمقاومة هذا التحدّي، وتحديدا من خلال الاهتمام بالتحصين المعنوي والتعبوي، وتنويع وسائل الاحتجاج الشّعبي، والتأكيد على جوهريّة أهداف ثورة 14 فبراير وأنّها أساس الحلّ والمعالجة الجذريّة. ولا شك أنّ ثمّة مسؤوليّات جسيمة على هذا الصّعيد، لأنّ المطلوب هو التعزيز المتواصل لمقوّمات التلاحم الشّعبي والحفاظ على أساساته ومصادر قوّته، وترسيخ التنسيق بين قوى المعارضة لتقوية وحدة الصّف الوطني، ومن ثمّ بلورة مشروع سياسي مبرمج لإعادة الإمساك بالصّراع القائم من أجل تقرير المصير وتوجيه بوصلة التغيير السّياسي الشّامل.



ابروفايل

سالم النويدري: الحركي الوقور الذي أرّخ للأصالة والهويّة

يمثل المرحوم الأستاذ سالم عبد الله النويدري (1945-2025) نموذجا للباحث البحراني الذي حافظ على الارتباط بجذوره الأصيلة، رغم ما واجهه من تحدّيات الغربة وسوء أحوال البلاد بسبب سلطة الاستبداد. سعى الرّاحل – في كلّ المراحل والبلدان التي عاش فيها – لتقديم الجهد والجهاد من أجل إطلاع الأجيال المختلفة على التاريخ الحقيقي لبلادهم وتعريفهم بهوية آبائهم وأجدادهم الأصيلة.

نشأ الرّاحل وتعلّم في العاصمة المنامة، ولكنه اختار اسمه الثقافي الذي يربط نسبه العريق إلى بلدة نويدرات. وهي لفتة رمزيّة يمكن أن تكون مؤشّرا على طبيعة هذا الرّجل الذي حظي بمحبّة الجميع وتقديرهم، باختلاف اتجاهاتهم وأذواقهم، رغم أنّه كان من روّاد الحركة الإسلاميّة الحديثة التي شهدتها البحرين في ستينيّات القرن العشرين. أسهم الرّاحل آنذاك في تأسيس عمل سياسي يستند على الفهم الإسلامي، في مقابل الانتشار الطّاغي للاتجاهات الليبرالية واليساريّة، ولكنّه كان حريصا على بناء وعي تغييري سليم وقوي، ما جعله يفضّل الانخراط في موقع العمل السّري – لزمن طويل – وتكثيف الجهد من خلال ذلك على إعداد الكوادر والقيادات الشّابة، تربويّا وثقافيّا، إذ أعدّ في هذه السّبيل مؤلفات ذات طابع تربوي موجّهة لجيل الصّحوة الإسلاميّة في زمن الانطلاقة الأولى.

في منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي، كان الرّاحل في بريطانيا يتلقّى دورات تعليميّة، ووقتها شهدت البحرين واحدة من أقسى موجات القمع الأمني ضدّ التيار الإسلاميّ، ما جعل العودة إلى البلاد محاطة بالمخاطر، لاسيما مع الدّور المعروف للرّاحل على الصّعيد الحركي والشّعبي، بما في ذلك تأييده للثورة الإسلاميّة في إيران، ومشاركته التنظيمية في إطلاق الحراك الشّعبي الذي أعقب إعدام الشّهيد الكبير المرجع السيّد محمد باقر الصدر في أبريل 1980م.

في العام 1987 انتقل للإقامة في سوريا، وهناك دشّن مرحلة جديدة من تاريخه العلمي والجهادي. وإضافة إلى دوره التعليمي والتربوي في تدرس العلوم اللغويّة والدّراسات الإسلاميّة في "حوزة الإمام" بدمشق؛ فإنّه بدأ يشارك في تقوية الحراك السّياسي المعارض، وبالتعاون مع مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسيّة، كما شهدت هذه الفترة علاقة وثيقة مع علماء بارزين وخاصّة العلامة السيّد عبد الله الغريفي والسيّد معتوق الماجد الذي هاجر البلاد بعد الهجوم الأوّل على جمعيّة التوعية الإسلاميّة في 1984م.

بفضل روحه النقيّة، وشغفه العلمي، وتوجّهه الوحدوي، وجدّيته في العلم والعمل؛ فقد كان الرّاحل محبوبا من الجميع، وشكّل نقطة التقاء مشتركة لكلّ التيارات والشخصيّات المعارضة، أمثال الراحلين عبد الرحمن النعيمي وأحمد الذوادي. ومن الوجوه الأساسيّة في شخصيّة الرّاحل، هو دوره التأليفي في مجال تاريخ البلاد وتراثها العريق، فقد ألّف العديد من الأعمال في هذا الجانب، وأبرزها موسوعته الصّادرة في العام 1992 تحمل عنوان "أعلام الثقافة الإسلاميّة في البحرين خلال 14 قرنا"، أرّخ فيها لعلماء البلاد منذ القرون الأولى للإسلام، وشكّلت دراسة هامة في تبيان أصالة البحرين وعمقها قبل وقوعها ضحية الاحتلالات، وآخرها احتلال آل خليفة في العام 1783م.



منبر

الاستهداف الديني في البحرين: استئصال الهوية

الشيخ سعيد المادح / عالم دين من البحرين

حين نتحدّث عن الهوية الدينيّة لبلد وشعب ما، فلا مناص من الرّجوع إلى التاريخ؛ فلا معنى لهوية لا تمتلك جذورا راسخة يقوم عليها نخلها الباسق، ويعتمد عليها أمام صروف الدّهر وأعاصيره التي ربّما اقتلعت أشجارا عن وجه الأرض. والحديث عن الهويّة ليس مسرحا للمجاملات والمداهنات، بل يجب أن ينطلق من الحقيقة ويستهدفها أولا وأخيرا؛ فالهوية أمر حسّاس، لا يقبل المساومة، ولا الانتقاص أو الزيادة بما ليس فيه.

تزداد الحساسيّة والمسؤولية حين يكون الحديث عن شعب مستهدف في دينه ووطنيّته، كما هو حال شعب البحرين العزيز الذي يتمّ استهدافه بصورةٍ ممنهجة وطويلة الأمد، وبأشكال مختلفة ومخطّط لها بعناية، بهدف تبديل الهوية الأصلية للبحرين بهوية أخرى تناسب هوى النظام السياسي القبلي الوراثي المحتل، الذي لا يمتّ لهذه الأرض، ولا لهذا الشّعب بصلة بتاتا.

لست هنا بصدد استعراض حقائق التاريخ المثبّتة في الكتب، وفي أقدم الآثار الدّينية، سواء ما بقي منها ظاهرا للعيان، مثل مشهد المنارتين، أو ما طمر في التراب أو أخفي في المتاحف ممّا يعلن صراحة هوية البحرين وشعبها منذ صدر الإسلام وإلى يومنا هذا، والتي لم تتغيّر أمام كلّ ظروف الزمان. فذلك كلّه موثّق بالتفصيل، ولكن أشير إلى بعض النقاط المهمّة في هذا الموضوع:

أولا: لم تشهد هوية بلادنا البحرين - طوال التاريخ - حالة استهداف وخطورة جديّة كالتي تواجهها اليوم، بدءا من مخطط تغيير التركيبة الدّيموغرافية والتجنيس، ومرورا بمحاربة الشّعائر والمعتقدات، وملاحقة العلماء، وليس انتهاء بمنع إقامة صلاة الجمعة الأكبر على مستوى البلاد.

ثانيا: الحديث عن الهويّة الدينيّة لشعب البحرين لا ينبغي أن يستفزّ أحدا من إخواننا أهل السّنة، فتاريخ الشّيعة حافل – قديما وحديثا - بالتعايش الأخوي الإسلامي، سواء حين تكون السلطة الحاكمة شيعيّة أو سنيّة أو غير ذلك، ولذلك فإنّ من يستهدف هويّة البحرين الدّينيّة ليسوا هم أهل السّنة حتما، بل نظام سياسي لا يهتمّ أصلا بالانتماء الدّيني، ولكنه يلعب على الوتر الطّائفي، ويتظاهر بتغليب المذهب السّني لتحقيق أهداف سلطوية لا تخفى على أحد.

ثالثا: يمكن الاستدلال على ما سبق بملف تطبيع السّلطة مع العدو الصّهيوني، فهذا التّطبيع لا يرتضيه أحد من أهل السّنة، ولا يعبّر عن أي مذهب أو توجّه ديني أو عروبي. فهذا النظام لا يهمّه رأي الدّين ولا المذهب السّني أو الشّيعي في هذا الشأن، وحين يستهدف الشّيعة وعقائدهم فإنّما ذلك لدواع سياسيّة لا صلة لها بدين ولا مذهب، وإنْ تدثّرت بعباءة الدّين والمذهب!

رابعا: حين ندافع عن هويتنا المستهدفة بالطّمس والاستئصال والاستبدال، فنحن نمارس حقّا أصيلا في الدّفاع الوجودي عن أنفسنا، ولا حقّ لأحد أن يلومنا أو يصدّنا عن حقّنا الإنساني الذي تتفق عليه كلّ البشريّة، وكم هو مستهجن ومستبشع أن لا يدافع شعب عن هويّته، وخصوصا الهويّة الدّينية، ومن يفعل ذلك لا يستحقّ البقاء أصلا، وهيهات لشعب البحرين أن يتنازل عن ذرّة من هويّته الدّينية والوطنية. وسنبقى نمارس هذا الحقّ بكلّ الوسائل الحضارية، ونقدّم الغالي والنفيس لصون هويتنا الإسلامية الأصيلة.



| في مثل هذا اليوم |

اعتصام مسجد مؤمن بعد أحداث فتنة 1953.. وشهداء في مواجهات القلعة

في الأوّل من يوليو من العام 1954 احتشدَ مواطنون في مسجد مؤمن بالعاصمة المنامة، للاستنكار على الأحكام الجائرة التي صدرت بحقّ شبّان شيعة إثر أحداث "الفتنة" المذهبيّة التي خطّط لها الاستعمار البريطاني وعملاؤه بعد أحداثِ العاشر من شهر محرم من العام 1953م، عبر افتعال احتكاكات أثناء انطلاق موكب عزاء عاشوراء بالمنامة. وفي مواجهة ذلك، حاول القادة الوطنيّون وعلماء الدّين احتواءَ الفتنة، وتأكيد التوحّد على الحراك الوطني، إلا أنّ الاحتقان الطائفي استمرّ في ظلّ أجواء من الهيمنة الاستعماريّة على مجريات الأحداث، وقد انتهت الأمور في ذلك الوقت إلى وقوع عدد من الضّحايا، كما شنّت السّلطة الخاضعة للاستعمار البريطاني حملات اعتقال في صفوف المواطنين، وصدرت أحكامٌ جائرة بحقّ عدد من المواطنين، وتحديدا الشّيعة.

في الأوّل من يوليو 1954م، وفي أجواء هذا المشهد الأمني والقمعي؛ قرّر الأهالي الاعتصام في مسجد مؤمن الكائن في حيّ المخارقة بالمنامة، وإعلان الاحتجاج على الأحكام الجائرة. في فترة الاعتصام؛ تربّصت مجموعة من قوّات الأمن الرابطة عند قلعة الشّرطة لباص محلّي يقلّ مواطنين قاصدين مقرّ الاعتصام، ومع شيوع هذا الخبر بدأت مجموعات من المعتصمين بالانطلاق نحو القلعة للدّفاع عن إخوانهم وردع القوات الأمنيّة، ولكنّ الأخيرة بادرت بشكل همجيّ إلى إطلاق الرّصاص بقصْد إيقاع قتلى بين المتظاهرين، فاستُشهد أربعة مواطنين وهم إبراهيم عبدالرسول آل سيف (المنامة)، كاظم الحاج علي (المالكية)، علي أحمد السعيد (مقابة)، وحسن الحاج عبدالله (سترة). وقد تمّ تعليق ثياب الشّهداء الملطّخة بالدّم على قضبان مسجد مؤمن لعدّة أيام، وأُعلِنَ الإضراب لمدّة أسبوع، كما خرجت تظاهراتٌ باتّجاه منزل المقيم البريطاني.

لقد كان مسجد مؤمن - منذ عقود طويلة - مركزا للاحتجاج الشّعبي، إذ كان له دوره البارز في حشْد الجماهير والتعبير عن المواقف الوطنيّة في مواجهة الاستعمار وسلطة الاستبداد التابعة له. وفي عقد الخمسينيّات من القرن العشرين، انطلقت أغلب الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة انطلاقا من باحة المسجد، ولم ينجح القمع في إيقاف هذه الاحتجاجات.

والجدير بالذكر، وبحسب ما يمكن استخلاصه من بعض الوثائق؛ فإنّ الاعتصام الذي احتضنه مسجد مؤمن للاحتجاج على تداعيات الفتنة المفتعلة في عاشوراء 1953؛ كان بمثابة النواة الأولى لتأسيس هيئة الاتحاد الوطني، الذي يُنظر إليه باعتباره أوّل حزب سياسي في الخليج.





| حرب الهوية |

أنماط استهداف الهوية في البحرين: المدرسة الجعفريّة نموذجا

يمكن استكشاف جوانب من استهداف الهوية الأصليّة في البحرين، من خلال الوقوف عند بعض المحطّات التي مرّت بها حكاية "المدرسة الجعفريّة" منذ تأسيسها في 15 مارس 1928م أو في العام 1925 بحسب رواية أخرى. فهذه المدرسة، التي بدأت فكرتها في العام 1923، كانت واحدة من المبادرات العلميّة والتربوية التي قدّمها رجالات البحرين للعناية بالأجيال وحفظ هويّتها وتوفير التأهيل الأكاديمي والوطني بما يسعفهم على مواجهة التحدّيات المختلفة التي بدأت تتعرّض لها هوية الأهالي وثقافتهم وتاريخهم، خصوصا بعد تأسيس مدرسة الهداية الخليفية في المحرق خلال 1919/1922م.

والجدير بالذكر هنا أنّ مدرسة الهداية الخليفيّة في المحرق كانت تقتصر على أبناء آل خليفة وبعض الوجهاء المرتبطين بهم، ولم تكن مفتوحة للمواطنين الشّيعة، ومن العسير في هذا المجال قبول التبرير الذي يذكره بعض الباحثين من أنّ غالبيّة سكّان المحرّق كانوا من السّنة، فالأرجح أنّ هناك أسبابا معقّدة، فإضافة إلى أنّ المدرسة المذكورة كانت مغلقة على فئة محدّدة، فإنّ المواطنين الشّيعة كانوا - أصلا - غير متفاعلين مع إرسال أبنائهم إلى مدرسة تقدّم دروسا دينيّة خاصّة بمذهب محدّد فقط. وقد تمدّدت فروع الهداية الخليفيّة إلى عدد من المناطق لتشمل المنامة، الحدّ، والرّفاع، وكانت بإشراف مدرّسين

سوريين من الطّائفة السنيّة، في حين أنّ المشرفين على المدرسة الجعفرية والعلويّة من شيعة العراق. ومن المهم النّظر إلى هذا التّوزيع الطائفي ضمن حدوده الطبيعيّة آنذاك، بالنّظر إلى التركيبة الدينيّة لمجتمع البحرين، مع التأكيد – في الوقت نفسه - على أن الإدارات السنيّة والشيعيّة الوافدة من سوريا والعراق كانت – في العموم - على موقف متشابه في التوجّه القومي ومعاداة الاستعمار في البلاد العربيّة، ما جعلهم جمعيا محلّ استهداف المستعمر البريطاني في البحرين.

الاستقلالية والإدارة الحرّة تحت إشراف العلماء

ممّا سبق يمكن أنّ نفهم أولى الملاحظات بخصوص تأسيس المدرسة الجعفريّة، إذ كان التأسيس بمبادرة أهليّة خالصة، وبرعاية علماء الدّين البارزين والوجهاء المؤمنين، وبينهم رئيس دائرة الأوقاف الجعفريّة آنذاك، السيّد عدنان الموسوي، إذ كان للدّائرة استقلاليتها الملحوظة في ذلك الوقت، ومارست حضورها الدّيني بشكل مكّنها من أداء دورها الدّيني والاجتماعي المناسب. ولتأكيد الجانب الأهلي والمستقل للمدرسة؛ فقد تمّ تشكيل هيئة تأسيسيّة وإدارية لإدارة المشروع، وتوفير الاحتياجات الماليّة لها، بما في ذلك تأمين رواتب المدرّسين، وضمّت اللجنة وجهاء معروفين، وبحسب رواية الأستاذ مهدي صالح حسين المدحوب (صحيفة "الوسط"، العدد 5141، 3 أكتوبر 2016)، فقد تكوّنت الهيئة التأسيسيّة الأولى (العام 1925) من: الحاج أحمد بن خميس (السنابس)، السيّد أحمد العلوي (المنامة)، الحاج علي السماهيجي (المنامة)، السيّد محمد بن السيد حسن الماحوزي (البلاد القديم)، الحاج حسن بن عبد الله البصري (البلاد القديم)، الحاج إبراهيم بن محمد عبد العال (البلاد القديم)، الحاج سلمان بن سليم السهلاوي (السهلة)، والحاج حسين بن محمد المدحوب (البلاد القديم).

وقد أثبتت إدارة المدرسة الجعفريّة قدرتها على تسيير أمورها بشكل فعّال، وارتأت البدء بمشروع تأسيس المدرسة أولا في البلاد القديم، في الموقع الذي تقوم عليه مدرسة الخميس حاليا، وكان ذلك أوائل العام 1926م، وحملت المدرسة الوليدة اسم "المباركة العلوية". وباشرت عملها ريثما يكتمل بناء المدرسة الجعفرية في المنامة، والذي تمّ في العام 1928م.

امتياز النموذج: منافسة الهوية الغازية

تذكر المصادر بأنّ مبنى المدرسة الجعفريّة أشرف عليه أبرز العمّال والمهندسين المهرة، وكان حديث الناس وقتئذ لجمال تصميمه، وكان يُعدّ من أكبر المباني في العاصمة، وينتصب للقادمين إلى المنامة شمال شرقي قلعة الشّرطة. ومن اللافت أنّ المدرسة تعاقدت مع هيئة تدريس من العراق، على رأسها الأستاذ محمد سعيد آل جمعة، أوّل مدير للمدرسة، وهو من أصول تعود إلى القطيف. ولهذا الرّجل فضل كبير على أهل البحرين، وشكّل في تلك المرحلة نقطة تحوّل في العلاقة بين مجتمع البحرين من جهة والسّلطة الاستعماريّة والمتحالفة معها من جهةٍ أخرى.

وبحسب بعض ما كُتب عن المدرسة، فإنّها كانت على درجة عالية من الامتياز على المستوى الإداري والتربوي، وهناك من يقارنها بأعرق المدارس الحديثة التي نشأت في البحرين، وهما مدرسة الإرسالية الأمريكية، والمدرسة الأهلية الإيرانيّة. ومن المتوقّع أن ذلك تسبّب في إثارة الحفيظة تجاهها، ومن أطراف عدّة لا تحمل مشاعر إيجابيّة تجاه البيئة الاجتماعيّة والدّينيّة التي تمثلها المدرسة.

في تلك الفترة، تمّ تأسيس مجلس أعلى للمعارف برئاسة فرد من آل خليفة (ابن الحاكم الخليفي آنذاك عيسى بن علي)، الذي اتخذ من المحرق مقرّا له. ومنذ البداية - وكما يظهر من المصادر - بدأ المجلس المذكور - والذي يخضع لهيمنة المستعمر البريطاني - بمناوأة المدرسة الجعفريّة وشقيقتها المدرسة العلويّة، وجرى التضييق عليهما بوسائل عديدة خطّط لها مستشار الاستعمار البريطاني سيئ السّمعة تشارلز بلغريف.

أبعاد استهداف المدرسة الجعفرية: خطر "فرقة الكشافة"

يمكن استشراف أبعاد هذا الاستهداف بالنظر أولا إلى حرص المدرسة الجعفريّة (والمدرسة العلويّة التابعة لها) على أن تكون مستقلة، إداريّا ومنهاجيّا وماليّا، فكانت الإدارة تُعيّن من المؤسّسين، وتضمّ عددا من الوجهاء وبعض أولياء أمور الطّلاب، وتتولى التعاقد لاستقدام الهيئة التدريسيّة، ودفع رواتبها. وقد استحدثت إدارة المدرسة العديد من الوسائل لتوفير التمويلات اللازمة، بما في ذلك جمع التبرّعات. وبسبب هذا التنظيم المستقل؛ نجحت المدرسة في الانتشار وتحقيق أهدافها، كما باشرت تنفيذ برامج جديدة على مستوى البحرين، وربما الخليج قاطبة، ومن ذلك تأسيس فرقة الكشّافة التي كانت حديث البلاد في ذلك الوقت، بسبب انتظامها ووحدة زيّ عناصرها وأناشيدها الحماسية، ونشاطها الكشفي الجوّال في المنامة والخميس على وجه الخصوص. وقد كانت للفرقة مسيرات أسبوعيّة وفي المناسبات، وشكّلت نموذجا أثار حماسة الأطفال والشّباب الذين كانوا يتدافعون لمواكبة طابور الفرقة وهو يشقّ الطرقات.

ومن الواضح أن فرقة الكشّافة أدّت دورا مميّزا في تظهير هويّة شعب البحرين، على النحو الذي يمكن ملاحظته فيما بعد في مواكب العزاء السيّارة التي تجول في الشّوارع والطّرقات وتُعلن عبر الهتافات والشّعارات هوية الشّعب وانتماءه الدّيني والوطني. وممّا يدلّل على ذلك ما ورد في بعض أناشيد الفرقة من كلمات كاشفة عن الهوية، من قبيل النشيد الذي ردّدته كشّافة المدرسة الجعفريّة (المنامة) وهي في طريقها نحو مدرسة المباركة العلوية (البلاد القديم)، ومما جاء فيه: "نحن طلاب علوم الجعفريّة – قصدنا اليوم نزور العلويّة"، وقد ردّت كشافة المدرسة العلوية بدورها بنشيد مليء أيضا بالحرص على إظهار الهوية، ومنه: "نحن أهل الرّيف سُكّان القُرى – طبعنا الجُود وإسداء القِرى"، ثم تُعدّد أبياتُ النشيد الحماسي أسماء بلدات البحرين وتاريخها العريق على مستوى العلم والمجد والإمامة، لتختم بهذا البيت: "هكذا الآباء في قرنٍ مضى – وجدير بعدهم أن تنهضا".

إنّ هذا التوجّه الواضح في بناء الهوية المحلية واستعادة أصلها العريق، والتخطيط المدروس للدّفاع عنها وتظهيرها والنهضة بها؛ كان – بلا شكّ - ممّا يثير القلق بالنسبة للاستعمار البريطاني والعائلة الخليفية التي تخضع لإشراف المستعمر.

تنفيذ خطة بلغريف في تقويض "الجعفرية"

بدأت المواجهة الفعلية مع تعيين (السّوري) فائق أدهم ناظرا للمعارف، وقام بتنفيذ خطة المستشار الاستعماري بلغريف في تقويض المدرسة الجعفريّة، في سياق الاستهداف العام الذي شمل عموم المدارس في البلاد (السنيّة والشيعيّة على حدّ سواء) تحت حجّة تطوير التعليم وإعادة النظر في السياسة التعليميّة التي اعتمدها المدراء الذين يضمرون عداء للسياسات الاستعماريّة.

على هذا المنوال، تعرّضت المدرسة الجعفرية للتّضييق بحجّة عجز اللجنة الأهليّة عن إدارة المدرسة، ماليّا وإداريّا. وتمّ الترويج إلى أنّ مخرجات المدرسة (وبقية المدارس الأخرى) بدرجة "غير مرض"، رغم الإنفاق الحكومي عليها. غير أنّ الحجّة كانت مكشوفة للجميع، ولذلك رفضت إدارة المدرسة المزاعم ضدّها، خصوصا وأنّ حسابات المدرسة للسّنوات الماضية نالت ثناء بلغريف نفسه. وهو ما يكشف أنّ الانزعاج من المدرسة كان بسبب سياستها التعليميّة المستقلة، ومنهجها التربوي المعني بحفظ هوية المواطنين، وهو انزعاج تفاقم – فيما يبدو – مع الأنشطة الممتدة للمدرسة، وبينها نشاط الكشّافة الذي تحرّك في الفضاء العام للمجتمع وتوسّع بالتالي مدى تأثيره على النّاس. وإضافة إلى ذلك، فإنّ ثمّة مخاوف بدأت تظهر تجاه البعد النضالي الذي رسّخه مدير المدرسة – ومدراء المدارس الأخرى - الذي عايش ثورة العشرين في العراق ضدّ الاستعمار البريطاني، إذ كان له حضوره في

بثّ الروح الوطنيّة بين الأهالي، وهو خطر لم يكن بلغريف ليصبر عليه طويلا، فكانت الخطّة للإجهاز على المدرسة وإدارتها.

في خصوص المدرسة الجعفريّة والعلوية؛ بدأت الخطّة بتسفير إدارة المدرسة والهيئة التدريسيّة، من المدير والمدرّسين العراقيين، وبعد ذلك تمّ دمج المدرسة الجعفريّة بمدرسة الهداية الخليفية في المنامة وذلك في العام 1932م. ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّ مدرسة الهداية الخليفية بالمنامة كان مقرّها مدرسة عائشة أم المؤمنين، وبعد ذلك تمّ دمج المدرسة الجعفريّة معها وتحويل اسمها إلى "الهداية الخليفية"، وفي منتصف الأربعينيات تغيّر اسمها إلى المدرسة الغربيّة، وفي منتصف الستينيات تغيّر الاسم إلى مدرسة أبو بكر الصديق، الذي بقي إلى هذا اليوم.

هل كانت خطة إصلاح أم تكريس للاستعمار؟

غير خاف أنّ خطّة تغيير الهوية والتلاعب بها غالبا ما يبدأ من عمليّة تغيير الأسماء، وهو ما يظهر بشكل جلي في هذا التسلسل الزمني لتغيير اسم المدرسة الجعفريّة. وقد ظلّ هذا النّمط معتمدا حتّى يومنا هذا في خصوص مشروع السّلطة الرّامي لتغيير هوية البحرين وتحريفها، ونشير على سبيل المثال إلى القرار الذي أصدره ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة، في 20 أبريل 2023 بتشكيل "لجنة وزارية لدراسة تسمية المدن والأحياء والقرى والضواحي والشوارع والطرق والميادين والتقاطعات".

وإذا كنت بعض المصادر تتحدّث عن نتائج إيجابيّة لخطّة بلغريف في تحديث التّعليم بعد إخضاع كلّ المدارس تحت إشراف حكومته، والترويج لنجاح رؤيته في الإصلاح التعليمي والاجتماعي، بما في ذلك دمج السّنة والشّيعة في المدارس، إضافة إلى البدء في تعليم البنات؛ فإنّ كلّ ذلك لا ينبغي قراءته خارج سياق المنظومة العامة للسّياسة الاستعماريّة، إذ تتحرّك هذه المنظومة وفق رؤية جوهريّة تتماشى مع مصالح بريطانيا الاستعماريّة في البحرين والمنطقة آنذاك، وقد اعتاد الاستعمار على تزييف الحقائق والتضليل على الأهداف الحقيقيّة من خلال تأجيج أسباب وقضايا هامشيّة داخل المجتمعات المحليّة للتغطية على مصالح الاستعمار الأساسيّة والتصدي للبؤر المقاومة له، ومنه تمّ الحديث عن فساد مالي في إدارة المدارس، وسيطرة الدّينيين عليها وأنّ بعضهم من غير المتعلّمين. في حين أنّ درء الاستعمار للمخاطر التي تحدق به دعته لإظهار سياساته تحت عنوان الإصلاح ومواجهة "الجهل".

المعهـد الجعفري: تحويل الهوية إلى أقلية

إتماما لهذه المطالعة المكثفة، من المهم الإشارة إلى المعهد الجعفري الذي تأسّس في العام 2002 ضمن إطار وزارة التربية وبأمر من "الملك" الحالي حمد. لقد جرى التّرويج للمعهد في تلك المرحلة الحسّاسة – التي تشكّلت فيها نواة الانقلاب الدّستوري وخطّة التّغيير الديموغرافي وحرب الهويّة – على أنّه أوّل معهد ديني رسمي في الخليج يقدّم مناهج الفقه وفق المذهب. ولكن بالنظر إلى سياق تأسيس المعهد، فإنّه يتعارض مع المسار المستقل الذي أرسته المدرسة الجعفريّة، فالمعهد خاضع للحكومة من حيث التابعيّة والإدارة والتّنظيم أسوة بكلّ المدارس الحكوميّة، كما أنّ تأسيسه جاء بأمر من الحاكم، وهو ما يُضفي عليه طابعا مشوّها، وتحويله إلى أداة لتحقيق أغراض سياسيّة. فضلا عن ذلك، فإنّ المعهد يقدّم هوية المواطنين الشّيعة باعتبارها هوية أقلية، وأنّ المعهد حاله حال المعاهد والمعابد التي ترعى شؤون الأقليات الدينيّة، وبالتالي يصبح المعهد وسيلة بيد السلطة من أجل تكريس جانب من جوانب المشروع المعادي لهوية المواطنين الشّيعة، وليس تعبيرا عن الاعتراف بهذه الهويّة بكونها أصيلة في البلاد وتمثل أغلبية المواطنين.

| المقابلة |

الدكتور بلال اللقيس:

بعد سقوط النظام في سوريا يجب أن يزيد الوعي واليقظة



في الجزء الأول من المقابلة الخاصّة مع الباحث السياسي الدكتور بلال اللقيس، تناول وضع المقاومة بعد الحرب الصهيونيّة الأخيرة، وتطرّق إلى التحديات التي تواجهها في سياق إعادة البناء والنهوض، مشدّدا على أنّ المقاومة هي مشروع قائم، ولا يمكن القضاء عليه، لأنها فكرة أصيلة وراسخة. في الجزء الثاني، نحاول نسلط الأضواء على الملف السوري بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2025، وكيف يمكن أن تتجه الأحداث هناك على صعيد مواجهة الهيمنة والدفاع عن خيارات الأمة ومصالحها.

يرى الدكتور اللقيس أنّ المشهد العام للشعوب العربيّة لم يكن بمستوى الحدث الأكبر الذي جرى – منذ طوفان الاقصى ولا يزال مستمرا، ولكنّه يعود ويشدّد أنّ هناك حالات متفاوتة في هذا المشهد، "فيصعب أن نشمل الجميع بنفس التقييم، كما "أنّ الثبات والصّمود الذي تتحلّى به المقاومة في غزّة ولبنان واليمن حتى الآن؛ من المؤكد أنّه سينعكس في ساحات أخرى". ويقول اللقيس إنّ "الموجة الإسرائيلية الأكبر أو الفرصة الذهبية المفترضة للكيان؛ ارتطمت بجدار المقاومة في غزة ولبنان واليمن"، ومن المرجّح أن ذلك "يولّد ذلك المزيد من الوعي والحافزية" على مستوى الشّعوب العربيّة وشعوب العالم، فكيف "إذا نجحت المقاومة في غزّة ولبنان من إعادة ترميم قوّتها وواصلت صمودها"، فمن المؤكد – يقول اللقيس – "أنّ المشروع التآمري والإبادي الذي تتعرّض له اليوم شعوبنا ويهدّد مستقبل أمتنا تهديدا غير مسبوق؛ سينقلب على الكيان ومنْ يقف خلفه أو يسانده".

درس سوريا: التسلل مستمر

لا يستبعد الدكتور اللقيس الواقع الشّعبي الرّاهن في سوريا عن تلقي مثل هذه الآثار، رغم التعقيدات التي تحيط بالوضع السّوري منذ سقوط نظام الأسد. وفي هذا المجال، يضع اللقيس عناوين أساسية في مقاربة المشهد السّوري، ولكنه يثبّت نقطة أولى أساسيّة ترتكز على أنّ ما حصل في سوريا في ديسمبر 2025 يجب أن يكون سببا لمزيد من "اليقظة وبأعلى مستويات الانتباه". ويقول إنّ "المخطّط الأمريكي والغربي قد يعيد – في أية لحظة – المحاولة مجدّدا من خلال الإطاحة بالأنظمة التي لا تناسب مشروع

الهيمنة"، ويتحدّث اللقيس عن أشكال مختلفة من هذا المخطط الذي قد يأخذ شكل "انقلابات بيضاء أو ما يشبهها ممّا يصعب إيجاد تصنيف علمي له" بحسب قوله.

يقول الدكتور اللقيس إنّ "درس سوريا بلا شك حاضر وبعين الاعتبار لدى كلّ دول المقاومة وشعوبها، من اليمن والعراق وصولا إلى الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران"، لأنّ "ما حصل في سوريا يشير إلى أنّ الأمريكيين لن يتركوا زاوية أو مساحة في المنطقة للنفاذ منها والتسلّل من خلالها لتغيير الوقائع القائمة، ولأجل توسعة مساحة إسرائيل وضمان أمنها"، ولا يستبعد أن يتم إيكال هذه "المهمة التفصيلية إلى حلفاء أميركا في المنطقة، مثل السعودية وتركيا، رغم التناقض بين الأخيرتين على مستوى المصالح والزّعامة".

لا ينكر اللقيس أنّ "الولايات المتحدة تستفيد من واقع الأنظمة العربية المتهالكة، والتي تعاني من الشرعية المنقوصة"، وذلك لتحقيق أهداف واشنطن، وهو ما يستدعي، بحسب اللقيس، أن تقوّي الشّعوب العربيّة من حضورها في مواجهة مشروع الهيمنة الأجنبية، وأن "تتشابك وتتشارك، وألا تتحايد في هذه اللحظة المصيرية، وإلا فإنّ بعض الأنظمة راغب في المساومة ولو بأبخس الأثمان"، بحسب قوله.

ويسلط الدكتور اللقيس الضوء على المشهد العام في سوريا، مبديا ملاحظات عن حجم "الأزمات والمعاناة" التي تضرب البلاد، و"مخاطر استغلال العوز لتمرير التطبيع، كما يسير ترامب، أو بتوظيف الحكم المؤقت لتلبية مآرب وأهداف أمريكية!". ولكن اللقيس يرى أنّ التيارات الإسلاميّة القديمة وتلك التي ظهرت في المشهد السّوري؛ تعبّر عن تفاوت في وعيها للصّراع والعداء مع إسرائيل، فمنها "منْ يملك منسوبا مهمّا من الوعي، لكنه لا تزال خلف الصّورة الظاهريّة اليوم"، ومنها "ربّما يكون جزءا من أجندة خارجيّة لخدمة اتفاقيات أبراهام والتطبيع مع الكيان"، فمشكلة بعض الحركات الإسلامية "تكمن في الوعي والنضج السياسيّ بما يتناسب مع التحدّيات التي تواجهها الأمّة"، مشيرا على وجه الخصوص إلى تلك التيارات التي تعيش تقاطعات مع "مصالح خارجيّة واضحة".

الحالة الإسلامية في سوريا: انتظار الوقت

ويقول إن الحالة الإسلاميّة السّورية التي تسيطر على المشهد الرّاهن في سوريا؛ لم تتكشف كلّ نماذجها، ولا زال الرّهان على بعضها بأن لا يسمح بالتضييق على الفلسطينيين، والمقاومة الفلسطينية في سوريا، وأن يمنع مسار التطبيع، وألا يعمل على نقل الدّولة السّورية من الممانعة - التي كانت عليها في العهد السابق - إلى التطبيع". وفي العموم، فإنّ "الترقب والانتظار، هو سيد الموقف في سوريا" يضيف اللقيس الذي يقيّم أجندة الحالة الإسلاميّة السّورية على أنها "مشوّشة"، ولكنّه يراهن على الوقت لفرز هذه الحالة "بين ما هو إسلام مقاوم، وبين ما هو إسلام أمريكي". ويذهب إلى أنّ هناك إشكالا يواجه الحالة الإسلاميّة مستثنيا بعضها، مثل حركتي "حماس" والجهاد، والجماعة الاسلامية في لبنان (وإلى حدود ما الأردن)، ولكن "بقية التجارب الإسلاميّة في مصر والجزائر والمغرب والخليج، بل حتى حزب الإصلاح في اليمن؛ فهي بدت في المعركة الأخيرة وكأنّها تعاني من تشوّش فكري وسياسي خطير، حين ضيّعت الأولويات". بل يرى اللقيس بأنّ بعضها يعاني "من غربة عن مدرسة المؤسّس الإمام حسن البنا وحتّى عن سيد قطب"، وأصبحت مأخوذة بحسابات خارجيّة "غربيّة أو إقليمية"، أو واقعة "تحت تبرير تجاوز الخطوط الحمر بشعار نظرية التمكين".

وفي الإجمال، يرى اللقيس بأنّ الحجم الهائل من الأزمات الدّاخلية في سوريا "اقتصاديّا وسياسيّا"، جعل شرائح واسعة من المجتمع الدّاخلي "بعيدة عن القضايا الكبرى"، كما أنّه لا يجد "أي مبرّر كاف لعدم انخراط النظام السابق بموقف متقدّم في موضوع طوفان الاقصى ونصرة غزّة"، سواء بناء على وعود التنمية من أنظمة الخليج، أو غير ذلك.

يؤكد اللقيس على ضرورة انتظار الوقت حتى يحصل الفرز الكامل للقوى المختلفة في سوريا، معبّرا عن "الأمل أن تنتقل سوريا إلى الاستقرار"، من خلال "انتقال ديمقراطي، ودستور يحترم وحدتها، وخصائص التنوّع فيها"، وأن "تستعيد مكانتها من قضايا الأمة" والانحياز إلى "العروبة المقاومة الحضارية".

في نهاية حديثه، يخشى اللقيس من انتقال "الثقل العربي من مثلث سوريا، مصر، العراق، إلى مثلث من دول الخليج العربيّة"، ويعود ويراهن على استفاقة مصرية عراقية لإعادة توجيه "دفة العروبة، واستنقاذها، وتلافي الانهيار المريع".

ريبورتاج

شعب البحرين يواصل دعم غزّة والمقاومة

يواصل شعب البحرين حراكه الشّعبي والوطني دعما لغزة ومقاومتها في وجه حرب الإبادة والتهجير المتواصلة، رغم التضييق الرسمي الذي واجهته بعض الفعاليات مثل إلغاء الاعتصام الجماهيري يوم الجمعة 30 مايو 2025 الذي حمل عنوان "القدس عروس عروبتكم،، فلماذا؟" ضمن البرنامج الأسبوعي الذي تنظمه "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني"، ولكن الشّعب يصرّ على الحضور في بقية الساحات لإعلان الموقف المؤيد للمقاومة الفلسطينية ومواجهة التطبيع مع العدو ومقاطعة البضائع والشركات الداعمة للاحتلال. وهذه مشاهد من الفعاليات التي حملت عناوين لافتة من قبيل: "يسقط سلاح الاستعمار.. يحيا سلاح المقاومة". (الصور من حساب جمعية مقاومة التطبيع على الانستغرام)







| من الموقف الأسبوعي |

شعب البحرين مع إيران والمقاومة: الجمهوريّة الإسلاميّة تقود جبهة الحقّ

أكّد المجلس السّياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير بأنّ شعب البحرين كان من أوّل الشّعوب التي نزلت الميدان لدعم الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران وإعلان التضامن معها في مواجهة العدوان الصّهيوني الأمريكي، وأوضح في موقفه الأسبوعي بتاريخ 16 يونيو 2026 أنّ المواطنين سارعوا إلى النزول في السّاحات للوقوف مع "إيران المقاومة" وبهتافات "الموت لإسرائيل والموت لأمريكا". واعتبر المجلس أنّ هذه المعركة هي تعبير عن "المواجهة بين جبهة الحقّ التي تقودها الجمهوريّة الإسلاميّة، في مقابل جبهة الباطل بقيادة "الشيطان الأمريكي وربيبته الصهيونيّة"، موكّدا أنّ العدوان على الجمهوريّة عزّز من حضورها بين كلّ الشّعوب الحرّة، وأنّها أصبحت تملك "كلّ الحقّ في امتلاك كلّ القوة" للدّفاع عن نفسها وإسقاط الكيان الغاضب.

وشكّك المجلس في البيانات التي أصدرتها السّلطة في البحرين وندّدت فيها بالعدوان على الجمهوريّة، واعتبرها "استلحاقا وتبعيّة" بالموقف السعوديّ المستجد إزاء تطوّرات المنطقة. وحذّر السّلطة من مغبة الانخراط في هذا العدوان، أو ملاحقة الحضور الشّعبي المؤيد لحقّ الجمهوريّة في التصدّي للحرب العدوانيّة التي تديرها واشنطن.

وفي موقفه الأسبوعي بتاريخ 9 يونيو 2025 تطرّق المجلس الأسبوعي إلى انعقاد مؤتمر دولي في البحرين حول قانون العقوبات البديلة، وأوضح أنّ هذا المشروع الحكومي وتوابعه يعدّ من "أخطر الخطوات الرامية للانقضاض على الحراك الشّعبي وتحويل البلاد إلى دولة بوليسيّة كاملة". مشيرا إلى مرحلة جديدة يتمّ الإعداد لها من خلال ملف السّجناء والوضع الحقوقي العام، في الوقت الذي تتجنّب السلطة الإقدام على "أية معالجة جذرية" للمعضلة القائمة في البحرين، والتي تتمثل في "الحقّ السّياسي" وإقامة دولة دستورية حقيقيّة.







| وجهة نظر |

تفكيك مشروع المقاومة: بين اقتلاع الهوية وتآكل الرّدع

الدكتور علي مطر/ أستاذ جامعي لبناني

يسعى الكيان الصّهيوني، منذ نشأته، إلى إسقاط فكرة المقاومة من أذهان الشّعوب العربيّة والإسلاميّة، ويحاول مواجهة أي فعل مقاوم تارةً بالقوة المفرطة، وتارةً أخرى بتفريغه من مضامينه. بل الأخطر من ذلك، أنه يُحمِّل المقاومة وزر الجرائم التي يرتكبها، وكأنّها لم تكن ردّة فعل على الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وغيرها من الدّول العربيّة. كلّ ذلك لأنّ المحتل لا يريد للشّعوب العربيّة أنْ تقف في وجهه وتطالب بحقّ تقرير المصير للشّعب الفلسطيني.

لم تكن المقاومة، في التجربة العربية، وخصوصا الفلسطينية واللبنانية، يوما فعلا مسلحا عابرا أو ردّ فعلٍ مؤقتا بحسب ما تقتضيه الظّروف. بل تأسّست مع مرور الأعوام بوصفها بنية ثقافيّة وتاريخيّة تتداخل فيها مفاهيم أعمق من مجرد تحرير الأرض؛ إذ تتشابك فيها رمزيّة الأرض، ومفهوم الكرامة، وخطاب التحرر من الاستعمار. وفصائل المقاومة، في معظمها، تبنّت أفكارا أيديولوجيّة متمايزة. ومن هنا، لا يمكن فصل محاولات العدو الصّهيوني للهيمنة على القوّة عن سعيه إلى اقتلاع الهوية المقاوِمة ضمن مشروع هيمنة معرفية وثقافية، يتجاوز الكفاح المسلح، ليطال الوعي، والرموز، والسرديّات، والذاكرة الجمعيّة. فالأهم من مجرد امتلاك السّلاح، على ضرورته، هو امتلاك إرادة الفعل المقاوم.

- أولا: المقاومة والصّراع على الوعي:

ما نعيشه اليوم ليس صراعا على الأرض أو الحدود فحسب، بل تحوّل إلى صراع أنطولوجي ومفاهيمي على معنى الهوية، ومنْ يمتلك شرعية السرديّة التاريخية والحقوق المكتسبة. فالعدو الإسرائيلي لا يمارس مجرّد احتلالٍ للأرض، بل ينفّذ مشروعا صهيونيّا يستند إلى تحالفه مع الاستعمار الغربي وأذرعه الإعلامية والماليّة، ويهدف إلى إنتاج وعيٍ زائف يُفرَّغ فيه الفعل المقاوم من دلالاته التحرّرية، ويُعاد تأطيره ضمن سرديّات "الإرهاب"، في محاولة لإعادة تشكيل الإيديولوجيا والمفاهيم والتصوّرات لدى الشّعوب.

وهنا يُطرح السّؤال: كيف يسعى العدو إلى تفكيك وعي الشّعوب وإبعادها عن خيار المقاومة؟ لقد اعتمد الكيان الصّهيوني استراتيجية مركّبة، تقوم من جهة على التدمير المادي للمجتمعات المقاومة عبر القتل والاحتلال، ومن جهة أخرى على التفكيك الرمزي لثقافة الشّعوب ووعيها الجمعي بضرورة مقاومة العدو. وقد سخّر الغرب



أدوات "الحرب الناعمة" لإنتاج ثقافة انهزامية تُروّج لـ"الواقعية السياسيّة"، وتُجرّم خيار المقاومة، وتُعيد تشكيل وعي الأجيال ضمن منطق استبطان التفوّق الإسرائيلي.

ورغم حملات التشويه، حتى عبر الاستثمار في شخصيات عربية مأجورة؛ استطاعت المقاومة أن تبني مفاهيمها التي تبنّاها الجمهور، لأنّ المقاومة فقط ليست مشروعا سياسيّا أو عسكريّا، بل خطاب بديل يعيد بناء المفاهيم الكبرى: الوطن، النصر، الشّهادة، الكرامة، والانتماء.

ومن هنا، يسعى العدو إلى تشويه الرّموز، كما يحصل مع قادة المقاومة في غزّة أو في لبنان، عبر محاولات تفريغ المقاومة من ضروراتها وقيمتها، وتصويرها وكأنّها فعل عبثي أو عدمي، أو اختزال غزّة في مشهد الموت والجوع. ومع ذلك، يبقى خطاب المقاومة قادرا على إعادة توليد الوعي الجماعي لضرورة المواجهة والتغلّب على العدو.

- ثانيا: دور الذاكرة في الحفاظ على روح المقاومة

إنّ الذاكرة الجماعيّة هي أثمن ما تمتلكه شعوبنا، ولا سيما أولئك الذين لا يزالون يؤمنون بخيار المقاومة ورفض المشروع الصّهيوني. فإنّ جزءا من مشروع الهيمنة يتمثل في إعادة هندسة الذاكرة الجمعيّة بما يخدم الاحتلال. لذا، فإنّ الحفاظ على ذاكرتنا هو الحفاظ على الحقوق، وتأكيد مستمر على خيار المقاومة. فالعدو لا يكتفي بالقتل أو الحصار، بل يسعى إلى تفريغ الذّاكرة من رموزها، وشيطنة أبطالها، وإعادة سرد التاريخ بلغة المنتصر. بل الأخطر من ذلك هو تحويل العقل العربي إلى عقل قائم على "نسيان مبرمج"، أو على تشويه المفاهيم، بحيث يتحوّل الناس من فاعلين إلى متفرّجين، وكأن لا شأن لهم بما يجري. لذلك، فإنّ الذاكرة المقاوِمة، المتجذّرة في التجربة الشّعبية - والتي تمثل فيها المقاومتان الفلسطينيّة واللبنانية نموذجا حيّا - ستظلّ عصيّة على الاجتثاث، لأنّها محفوظة في وجدان الآباء والأمهات والأطفال، وفي عوائل الشهداء والجرحى.

- ثالثا: الحرب بوصفها أداة لفرض الهيمنة على الوعي

منذ حرب أكتوبر 2023، وبصرف النظر عن التقييمات السياسيّة والعسكريّة؛ تبيّن أنّ المعركة لا تُقاس فقط بعدد الصّواريخ أو المواقع، بل بقدرة المقاومة على صياغة رواية الصّمود والإصرار والإرادة. ورغم الإبادة والدّمار، أظهرت المرحلة التي تلت "طوفان الأقصى" هشاشة الرّواية الصهيونيّة أمام الإعلام البديل، وبيّنت مدى تآكل شرعية الاحتلال الأخلاقية.

لقد تجاوزت المعركة المنطق العسكري لتصبح معركة على الوعي، في الفضاءات الإعلامية والشعبيّة، فكلّ بيت يُدمّر، وكلّ طفل يُقتل، هو شهادة جديدة على فشل المشروع الصهيوني في فرض هيمنته على الوعي. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأنّ الاحتلال، رغم امتلاكه قوّة تدميرية هائلة، فإنّ صمود شعوبنا ومقاومتنا يؤهلنا للاستمرار في المواجهة، ضمن محور مقاوم صلب، من غزة إلى اليمن، مرورا بلبنان، حيث لا يزال الوجدان والقلب والعقل يؤكدون على مركزية القضية الفلسطينيّة.

ومهما ادّعى العدو تفوّقا، فإنّه يفتقر إلى الشرعيّة. فشعوبنا التي تقدّم القادة شهداء، لا تُهزم معرفيّا، وتعيد بناء قواها العسكريّة والفكرية. وقد أثبتت المواجهة بين محور المقاومة والعدو الإسرائيلي أننا في صراع على وعي المقاومة، فصواريخ غزة وجنوب لبنان لم تعد تُقرأ بوصفها أحداث عسكرية فقط، بل تحديات رمزية تُعيد تشكيل الوعي العربي، وتُسقط مشروع الهيمنة.

لقد فشل العدو في تفكيك الجبهة المقاومة رغم استهدافه المركّز لها، ولم يستطع، تحت شعار "تغيير الشّرق الأوسط"، أن يُسقط الفعل المقاوم. فالعامل الذي يُربك العدو اليوم، ليس فقط تعدّد الجبهات العسكرية، بل الإصرار على امتلاك الوعي الجمعي المقاوم، وعدم السماح بتحويل المقاومة إلى ملف أرشيفي، بل إلى سردية حيّة كُتبت بالدّم، تحفظ مشروعنا التحرّري، وتمنع العدو من اقتلاع هويّتنا وحقنا في الأرض والتاريخ.

| في ذكرى مزاحم الشتر |

◂ قيادي في ائتلاف شباب 14 فبراير: "ملف استعادة رفات الشّهيد لا زال مفتوحا"

■ في 21 يونيو/ حزيران من العام 1982 استشهد المقاوم البحرينيّ مزاحم عبدالحميد محمد صالح الشتر أثناء مشاركته البطوليّة في عمليّات التصدي للغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان. وكان الشّهيد التحقَ بالمقاومة الفلسطينيّة في وقتٍ مبكّر، وتلقّى تدريبات في أحد معسكرات حركة (فتح) في الجنوب، ومع مطلع الغزو الصّهيوني في يونيو/ حزيران من ذلك العام؛ كان الشّهيد يتصدّى للعدوان في قطاع النبطية في جنوب لبنان، في قرية كفر تبنيت. ويقول رفاق الشّهيد بأنه "قاتلَ قتال الأبطال، ودمّر عددا من الدّبابات وناقلات لجنود الاحتلال" حتى استُشهد في ذلك اليوم.

استعاد المواطنون في البحرين هذا السّجل البطولي للشّهيد الشتر بالتوازي مع موجة التطبيع بين دول الخليج، وبينها نظام البحرين، مع كيان العدو، والتي انتهت بتوقيع ما يُسمى اتفاقات أبراهام الخيانية في سبتمبر 2020، وجرى إحياء ذكرى الشّهيد المقاوم في سياق التذكير أيضا بالمبادرة المبكّرة لشعب البحرين في مواجهة الكيان الغاصب فور الإعلان عن احتلال فلسطين.

في يونيو/ حزيران 2022 أطلق ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير برنامجا متنوعا وشاملا لإحياء ذكرى الشّهيد الشتر وتكريم دوره البطولي، وتضمّن البرنامج تدشين روضة رمزية للشّهيد في البحرين وأخرى في مقبرة شهداء فلسطين في منطقة شاتيلا بالعاصمة اللبنانية بيروت، وشهد الحفل مهرجانا خطابيا شاركت فيه قيادات فلسطينيّة ولبنانيّة وعربية وإسلاميّة.

وقد سعى الائتلاف إلى توسيع نطاق الفعاليات التكريمية للشّهيد الشتر، لما يمثله من قيمة نضالية في تاريخ مقاومة الوجود الصّهيوني، ومن ذلك العمل على تقصّي أثر الشّهيد الشتر في يوم استشهاده والوصول إلى المكان المحتمل لموقع دفنه. وفي هذا الإطار، أجرى الائتلاف اتصالات ولقاءات ميدانيّة عديدة للوصول إلى خيوط على الأرض تقود إلى معلومات يمكن الاستناد عليها في اكتشاف رفات الشّهيد المقاوم.

وفي تصريح لنشرة "14 فبراير"، قال قيادي في الائتلاف أشرف على هذا الملف بأنّه "تمّ الحصول على بعض المعلومات من شخصيات فلسطينيّة كانت تشارك في محاور القتال نفسها التي قاوم فيها الشّهيد الشتر الدّبابات الصّهيونية"، وأوضح بأنّه "تمّت معاينة مقبرة كفر تبنيت ومقابر أخرى في النبطية بمرافقة خبراء في المقاومة، كما جرت مقابلات مع كبار السّن وبعض الذين كانوا على معرفة بالمشرفين على المقبرة في العقود الماضية". وقد أفاد مؤرّخون محليّون في جنوب لبنان بأنّ هناك "رفات شهداء بحرينيين آخرين، ولكن لا توجد تفاصيل بشأنهم".

وفي حين أنّ المصدر القيادي يشير إلى "عدم اكتمال البحث وأنّ تقصّي الحقائق لم يسفر حتّى الآن عن الوصول إلى رفات الشّهيد الشّتر أو غيره"، فإنّه يؤكد على ضرورة الإبقاء على هذا الملف مفتوحا، داعيا أهالي الشّهداء للنشر عنهم بشكل رسمي وبدء رحلة الكشف عنهم، كما حثّ "شعب البحرين وكلّ القوى وخاصة في المقاومة الفلسطينيّة واللبنانية على التمسّك بالحقّ في استعادة رفات الشّهيد الشّتر، ودفنه بالشّكل الذي يليق بدوره المقاوم واستشهاده البطولي على طريق القدس وفلسطين".



| مقال رأي |

دور الشّعوب العربيّة في إسناد غزّة ونصرتها

أبو خليل إبراهيم / كاتب فلسطيني

منذ أكثر من عام ونصف، يتعرّض قطاع غزّة لحرب إبادة هي الأعنف في التاريخ الحديث، حرب بلا رحمة ولا قوانين، يُذبح فيها الشّعب الفلسطيني في وضح النهار، وتُقصف البيوت على رؤوس ساكنيها، وتجري المجازر أمام أعين العالم بأسره، دون أن يرفّ له جفن، أو تتحرّك له ضمائر. ولكن في مقابل هذا الصّمت الدّولي، يقف سؤال جوهري: أين الشّعوب العربيّة؟ وما دورها في إسناد غزّة وتعزيز صمودها؟

حينما قرّرت غزة أن تطلق طوفان الأقصى، لم يكن ذلك من باب المغامرة أو ردّ الفعل، بل كان قرارا تاريخيّا، تمثّل في موقف أخلاقي وديني ووطني. فقد عُرض على قيادة "حماس" المليارات، والانفتاح الكامل على العالم، مقابل التخلّي عن قضيّة المسجد الأقصى، والدّخول في صفقة تسوية تُرضي الاحتلال. لكن القيادة رفضت بشموخ، وقالت كما قال قادة كتائب القسام في أحد اجتماعاتهم المصيرية: "نفنى جميعا ولا يُهدم المسجد الأقصى، ولا تُنتهك حُرمات الله، ولا يُقضى على شعبنا الفلسطيني".

من هذا المنطلق، لم تكن غزّة تدافع عن نفسها فقط، بل كانت تقاتل نيابة عن الأمة كلها، وعن كرامة المسلمين، وعن مستقبل القدس وفلسطين. لكنها وجدت نفسها في مواجهة غير متكافئة بقيادة الولايات المتحدة، بحرب صليبيّة استعماريّة كونيّة، استخدمت فيها كلّ أدوات القتل والتجويع والتدمير.

في ظل هذا الواقع المأساوي، لا يمكن للشّعوب العربية أن تبقى متفرّجة، وكأنّ ما يحدث على شاشات التلفاز لا يعنيها. هنا، يظهر الدّور الحقيقي والملحّ للشعوب العربيّة، الذي لا يقف عند حدود العاطفة، بل يجب أن يُترجم إلى فعل حقيقي، يومي، مستمر، ومُنظّم. وأقترح في هذا السّياق ما يلي:

أولا: الحراك الرّقمي والإعلامي: المشاركة المكثفة في وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف اللّغات، من أجل إيصال صوت غزّة إلى العالم. على كلّ عربي أن يغدو إعلاميّا، وأن يجعل من قضيّته مادة يومية تفضح جرائم الاحتلال، وتكشف خيانة الصامتين، ويستنهض الضمير العالمي.

ثانيا: التبرع والإغاثة: يجب تجاوز العوائق والحدود، والعمل على إيصال المساعدات الإغاثيّة بكلّ وسيلة ممكنة، سواء عبر منظّمات موثوقة، أو عبر المبادرات الشعبيّة. إنّ كلّ لقمة تصل إلى طفل جائع في غزّة، وكل حبة دواء تصل إلى جريح، هي بمثابة رصاصة تُطلق في وجه الاحتلال.

ثالثا: المسيرات والفعاليات الميدانيّة: تنظيم مسيرات مستمرّة، خاصة أمام السفارات الأمريكيّة، لتوصيل رسالة واضحة: أنّ ما تقوم به واشنطن من دعم للعدوان هو مشاركة في الجرائم. يجب أن تشعر هذه السفارات بوهج الغضب الشّعبي، وبأنّ الشّعوب العربيّة لن تسكت.

- رابعا: الضّغط على المؤسسات الدوليّة: التواصل مع الهيئات الأمميّة ومنظمات حقوق الإنسان، ومطالبتها بالتحرّك العاجل لحماية المدنيين وفتح تحقيقات في الجرائم المرتكبة. هذا الضّغط الجماعي يمكن أن يخلق فجوة في جدار الصّمت الدولي.

خامسا: التربية على القضية: نقل الوعي بالقضية إلى البيوت، الأطفال، الجلسات العائلية، مناهج التعليم، والمجالس الثقافيّة. يجب أن يعرف الأبناء بطولات غزّة، وتضحيات أهلها، وعظمة شهدائها. يجب أن نربّي جيلا لا ينسى، وغير قابل للخداع.

وأخيرا، فإنّ الشّعوب العربية تملك طاقات هائلة، وإذا تحرّكت بصدق، فإنّها قادرة على تغيير المعادلة. فلتكن رسائل الشّعوب إلى حكّامها واضحة وصريحة:

"تحرّكوا من أجل غزّة... كفى صمتًا!
كفى تواطؤا!
كفى خذلانا!"

| حوار العدد |

الباحث الدكتور فؤاد إبراهيم في حوار مع "14 فبراير" (2-1)

اتفاقات التطبيع: مزيج من الأهداف المركبة.. وتحديّات إقليمية في الطريق

يؤكّد الباحث السّياسي الدّكتور فؤاد إبراهيم بأنّ تعثر الاحتجاجات الشعبيّة في دول الخليج العام 2011 أدّت إلى تهميش المجتمع المدني في هذه الدّول، وانتشار الفساد، وسيطرة الأمن على الحياة العامة، إضافة إلى احتكار العوائل الحاكمة لكلّ نواحي الحياة. ورغم وجود فوارق نسبيّة في مسار الاحتجاجات، ولكن هذه الملامح المشتركة بين دول الخليج كانت وراء إعاقة حركات الإصلاح حتّى اليوم. في هذا الحوار، يتناول الدّكتور إبراهيم هذا المشهد إلى جانب محور التطبيع في دول الخليج والمسار الذي أخذه بعد مرور ستّ سنوات على توقيع الاتفاقات مع الكيان الصّهيوني.

*** بالعودة إلى مشهد الثورات في 2011، كيف تعيدون اليوم رسم المسار الذي أخذته الاحتجاجات في دول الخليج؟**

- منذ اندلاع الاحتجاجات الشّعبية عام 2011، شهدت دول الخليج، بما فيها السعوديّة، تحوّلات متباينة في مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي. فبينما قامت بعض الدّول بإجراءات إصلاحيّة محدودة؛ واجهت أخرى المطالب الشعبيّة بتشديد القبضة الأمنية ودعم الثورات المضادة. في السعودية، على سبيل المثال، كان الانحياز التام ضد الثورات الشعبيّة واضحا منذ اليوم الأوّل. نعم اقتصرت استجابة السعودية على بعض الإصلاحات الشكليّة المترافقة مع تشديد القبضة الأمنية، حيث تمّ إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في مارس 2011، ومنح المرأة حقّ التصويت والترشّح في الانتخابات البلديّة، وتعيينها في مجلس الشّورى بنسبة لا تقلّ عن 20% من الأعضاء.

في المقابل، واصلت السلطات السعودية سياسة القمع ضدّ المعارضين ودعاة الإصلاح، شملت اعتقال الاصلاحيين أوّل مرة (في مارس 2003)، ومن ثم اعتقالات واغتيالات للناشطين في حراك المنطقة الشرقية في الفترة ما بين 2011 ـ 2015. وفي سبتمبر 2017 قامت السلطات السعوديّة بحملة اعتقالات واسعة النطاق ضدّ تيار الصّحوة ورموزه الكبار، وصولا إلى اغتيال الصحافي الحجازي جمال خاشقجي في القنصلية السعوديّة في اسطنبول، ولا تزال الاعتقالات والاعدامات السياسيّة سمة راسخة في نهج الحكم



السّعودي.

*** في السّياق نفسه، كانت البحرين تشهد الوتيرة نفسها. كيف تصف المشهد هناك؟**

- نعم في البحرين انطلقت ثورة شعبية سلميّة في 14 فبراير 2011 من أجل تغيير النظام أسوة ببقية الثورات الشعبيّة في الوطن العربي، وكانت نسبة المشاركة الشعبيّة في الثورة هي الأعلى قياسا لعدد السكان. لم تستجب السلطات الخليفيّة لمطلب الثوار بل اختارت القمع لغة تخاطب، وسفكت دماء مئات الثوّار، واعتقالات الآلاف، ولا يزال كثير منهم خلف القضبان. وقد أُطلقت دعوتان للحوار الوطني في مارس 2011 ومارس 2013 بهدف الوصول إلى توافقات وطنية حول مبادئ إصلاحية، أبرزها تشكيل مجلس نواب بكامل الصلاحيات واختيار حكومة تمثل إرادة الشعب، ولكن هذه الجهود أجهضت بسبب تعنّت الحكومة الخليفية، ولم تسفر عن نتائج ملموسة، واستمر القمع الأمني للاحتجاجات الشعبيّة.

*** من أجل قراءة مشهديّة كاملة للخليج، هل يمكن أن نستقرئ الأمور في الفترة ذاتها ببقية دول الخليج؟**

- يمكن البدء بالكويت، فهناك استمرت حالة الشّد والجذب بين الحكومة ومجلس الأمة، وتمّ إنشاء هيئة مكافحة الفساد في 2013، وبقي الستاتيكو الكويتي على حاله حتى وصول حاكم الكويت الحالي الأمير مشعل في 16 سبتمبر 2023 حيث عطّل مجلس الأمة وأوقف العمل بالدستور، وبدأ بإجراءات تعسفيّة غير مسبوقة في تاريخ الكويت السياسي المعاصر، من بينها إسقاط جنسية آلاف الكويتيين بدعوى عدم الأصالة. أمّا في عُمان، فقد خرجت مظاهرات شعبيّة في شوارع السلطنة على خلفيّة تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ولم تدم طويلًا، وقام السّلطان قابوس بن سعيد (توفي في 10 يناير 2020) بتغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء وتشكيل لجنة دستورية لمنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعيّة ورقابيّة أكبر. أمّا دولة الإمارات، فتعاملت بقسوة شديدة مع المطالب الإصلاحية، حيث أقدمت السلطات الأمنيّة الاماراتية على اعتقال موقّعي عريضة وقّعها 133 مواطنا في مارس 2011 لدعم إصلاح سياسي متواضع، ولا يزال كثيرهم قيد الاعتقال، بتهمة التعاطف أو الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين.

*** من بين دول الخليج، يبدو أنّ قطر نجت من موجة 2011 كما يبدو في الظّاهر. ما رأيكم؟**

- بالنسبة إلى قطر، وعلى الرّغم من وجود نظام شمولي يدير البلاد، فإنّ غياب الاحتجاجات الشعبيّة في 2011 يعزى إلى عامل سوسيواقتصادي، حيث ارتفاع مستويات الدّخل وغياب التفاوتات الاقتصادية الكبيرة. وربّما هناك منْ يلفت إلى دور الإعلام القطري (قناة الجزيرة على وجه الخصوص) في دعم ثورات الرّبيع العربي، على عكس بعض جيرانها في الخليج. من كلّ ذلك، وفي تقديري، إنّ معوقات الإصلاحات السياسيّة تعود إلى ضعف المؤسّسات البرلمانية، وتهميش دور المجتمع المدني وانتشار الفساد والمحسوبيّة، وسيطرة الأمن على الحياة العامة، واحتكار العوائل الحاكمة للحياة السياسيّة والاقتصادية في البلاد.

ست سنوات من اتفاقات التطبيع: الأهداف المركّبة

*** المحور الآخر للحوار معكم دكتور يدور حول التطبيع في الخليج، بعد سنوات من توقيع اتفاقات التطبيع مع الكيان الصّهيوني، ما حقيقة الأهداف التي تقف وراء ذلك؟**

- بعد مرور قرابة ستّ سنوات على توقيع اتفاقيات التطبيع بين حكومتي الإمارات والبحرين والكيان الإسرائيلي، يمكن تقييم الأهداف والدّوافع التي قادت هذه الأنظمة إلى هذه الخطوة من خلال ثلاثة محاور رئيسية: الاقتصادية، السياسيّة والأمنية، والدبلوماسية. في الأهداف الاقتصادية، قامت الإمارات بتوسيع حجم التبادل التجاري مع الكيان الإسرائيلي ليصل إلى نحو 1.22 مليار دولار بنهاية عام



2021. وفي عام 2022، وصل حجم التبادل التجاري (غير النفطي) بين الإمارات و"إسرائيل" إلى 2.5 مليار دولار، بحسب وكالة أنباء الإمارات (وام). وكشف تقرير حديث أصدره مكتب الإحصاء الإسرائيلي في أغسطس 2024 عن ارتفاع التبادل التجاري بين الاحتلال الإسرائيلي وأربع دول عربية تتصدّرها الإمارات خلال النصف الأول من عامة 2024، أي في زمن العدوان على قطاع غزة. ووفق التقرير فإنّ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الاحتلال الإسرائيلي والإمارات ومصر والأردن والبحرين والمغرب بلغ 367 مليون دولار في شهر يونيو وحده، وقد تصدّرت الإمارات تلك الدول بنحو 272 مليون دولار وهو ما يمثل زيادة 5% في الفترة المقابلة قبل سنة.

*** من اللافت أنّ الإمارات كانت حاضرة بشكل خاص وعميق في العلاقة مع الكيان. ألا ترون ذلك؟**

- هذا صحيح، فإضافة إلى ما سبق، فقد وقّعت الإمارات والكيان الإسرائيلي اتفاقية تجارة حرّة تهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية على 96% من البضائع، بهدف تعزيز التبادل التجاري وخلق فرص جديدة في قطاعات حيوية مثل الطاقة. يضاف إلى ذلك، الاستثمارات المشتركة بين الإمارات والكيان الاسرائيلي، وقد أعلنت الإمارات في مارس 2021 عن إنشاء صندوق استثماري بقيمة 10 مليارات دولار في "إسرائيل" يهدف للاستثمار في قطاعات وصفتها بالإستراتيجية، بينها الطاقة والتصنيع والمياه والفضاء والرّعاية الصحية والتكنولوجيا الزراعيّة.

في النتائج، إنّ زيادة التشابك الاقتصادي بين الإمارات والكيان الإسرائيلي يمنح الأخير فرصا للتوغّل في المنطقة وترسيخ وجوده الأمني والاقتصادي والثقافي أيضا. ولا بد أن تثير صفقة بيع واشنطن ما قيمته أكثر من 23 مليار دولار من الطائرات المقاتلة من طراز "إف35-" والطائرات من دون طيار إلى الإمارات بعد اعترافها الدّبلوماسي بـ"إسرائيل"؛ سؤالا ليس حول جدوى التطبيع بل الأهداف البعيدة وراء وجود طائرات متطوّرة في الإمارات لا تشكّل أي تهديد للأمن القومي الإسرائيلي كما جرت العادة في رفض بيع أي طرف إقليمي أي سلاح يكسر التوازن مع الكيان.

*** وكيف تقرأ مسار التّطبيع مع حكومة البحرين؟**

- لناحية البحرين، فقد تمّ توقيع مذكرات تفاهم مع الكيان الإسرائيلي في مجالات التكنولوجيا والأمن الغذائي والزراعة بدعوى نقل التقنية الإسرائيلية إلى البحرين وتعزيز الشراكة الاقتصادية، وهو الغطاء الناعم الذي يتلطى وراءه الطرفان البحريني والإسرائيلي لتبرير التطبيع والوجود الاسرائيلي في البحرين، والذي يأخذ أوجها متعدّدة أمنيّة وسياسيّة وعسكريّة واستخبارية واقتصادية.

لابدّ من الإشارة إلى أنّ مجال التعاون الاقتصادي بين البحرين والكيان الإسرائيلي لا يزال منخفضا، فبعد توقيع اتفاقية تجارة حرّة لتعزيز التبادل التجاري بين البحرين والكيان، بلغ حجم التجارة بينهما في عام 2021 حوالي 7.5 ملايين دولار. وليس هذا الهدف من التطبيع، بل الهدف أبعد من ذلك، وبحسب إعلان الكيان عن تعيين ملحق عسكري في مقر الأسطول الخامس للبحرية الأميركية في البحرين، فإنّ ثمة نزوعا إسرائيليّا نحو تعميق التعاون الأمني مع البحرين. فالأخيرة تتطلع لأن يكون التقارب مع الكيان فرصة لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، والحصول على حماية أمنية في ظلّ ما تعتقده السّلطات الخليفية تهديدات أمنية سواء في الداخل البحريني أو الإقليمي، ولا سيما إيران.

*** السؤال هنا، إلى أي مدى يمكن القول بأنّ هذه الأنظمة كانت مجبرة على توقيع الاتفاقات؟**

- في خصوص هذا السّؤال، ومع غياب دلائل قاطعة على وجوده "إجبار" مباشر، فإنّ ثمة سياقات إقليميّة ودوليّة تشي بدور ما في دفع هذه الدّول نحو التطبيع من بينها: الضغوط الأميركية، حيث مارست إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ولايته الأولى ضغوطا لتوسيع دائرة التطبيع، مقدّمة حوافز اقتصاديّة وعسكريّة للدّول الموقّعة. ومن بينها أيضا: التهديدات الإقليميّة المتخيّلة، وخاصة من إيران، وهي تهديدات تغذّيها الولايات المتحدة نفسها وكذلك الكيان الإسرائيلي لدفع هذه الدول بعيدا عن إيران، وارتمائها في أحضان المعسكر الصهيوأميركي.

في نهاية المطاف، جاء توقيع اتفاقيات التطبيع بين الإمارات والبحرين والكيان الإسرائيلي نتيجة مزيج من المصالح الاقتصادية، الأهداف السياسيّة، والاعتبارات الأمنية، وبصرف النظر عن بعض المكاسب المحقّقة، فإنّ التحدّيات الإقليميّة وردود الفعل الداخليّة تشير إلى أنّ الطريق أمام هذه الاتفاقيّات لا يزال محفوفا بالتحدّيات الكبيرة والمعقّدة، ولا سيما بعد تمادي الكيان في عدوانه الغاشم على غزة ولبنان وسوريا واليمن.

| القاموس السياسي |

"المواطنة" بما هي مدخل لتفكيك توحّش السّلطة في البحرين

يعتبر مفهوم "المواطنة" من المفاهيم التي نشأت في سياق غربي، وأخذت مدلولات ارتبطت بهذا السّياق، بمختلف مراحله وتحوّلاته التي يحيلها بعض الباحثين إلى اليونان وفلاسفتها. وقد استدعى ذلك تطوّرا تاريخيّا واجتماعيّا لدلالات هذا المفهوم، والأبعاد والمحتويات التي ينطوي عليها.

في الزمن المعاصر، وبعد اكتمال النظريات التي طرحها المفكرون والباحثون حول هذا المفهوم؛ يمكن القول بأنّ المواطنة – في مفهومها الحديث – تقوم على مجموعة من الأسس، وأهمّها: الدّيمقراطية، والولاء، والمشاركة السياسيّة، والمساواة، وحقوق المواطنة، والحقوق الطبيعيّة، وحقّ الحياة. كما أنّ ثمّة واجبات تفرضها المواطنة، وعلى رأسها الدّفاع عن الوطن، والالتزام بالقوانين، والحفاظ على ثرواته الطبيعية والبيئية، وغير ذلك.

ويمكن الخلاصة إلى أنّ مفهوم المواطنة بدأ مرتبطا بالجغرافيا، وبالتزامات سياسيّة محدّدة، ثم توسّع مع الزّمن وتحرّر من القيود المحليّة والانتماءات العقيديّة، وأصبح العامل الاقتصادي والمصالح التجارية وحركة السّوق والرّأسمال؛ تفرض هيمنتها على المواطنة، سواء من حيث حدودها أو محتواها، وهو ما جعل البعض يتحدّث عن المواطنة العالميّة، أو المواطنة خارج الحدود.

بالنسبة للبحرين، وتحديدا في الصّراع القائم مع سلطة آل خليفة، فإنّ مفهوم المواطنة يعدّ مدخلا أساسيّا في تفكيك البنية المتوحّشة التي تستند عليها هذه السّلطة، بما يجعل هذه الأخيرة متحفّزة دوما لإجهاض كلّ مساعي ترسيخ المواطنة المتساوية في البلاد. ومع تبلور أوجه استهداف الهوية، وتنفيذ أشكال مختلفة من الإبادة الثقافية لوجود المواطنين الأصليين، وخاصة من الشّيعة؛ فإنّ اعتماد المواطنة في هذه المواجهة السياسيّة يغدو له تأثيره المباشر في إحراج السّلطة وكشف انتهاكاتها، ولكن ذلك ينبغي أن يتركّز على استحضار المفهوم الحقوقي للمواطنة، فيكون الجميع متساوين في الوطن، مع تجريم التمييز والامتيازات بكلّ أشكالها، فلا يوجد مواطن درجة أولى، ومواطن من درجات أخرى. وكذلك، من الضّروري ربط المواطنة بأهمّية أن يحظى المواطن بحقوقه الكاملة على صعيد الحرّية والكرامة وإدارة الوطن، بما يشمل ذلك من حقوق سياسيّة واقتصادية ودينيّة وثقافيّة. وفي حين أنّ المواطنة تضمن للجميع الحضور الدّيني والثقافي المتساوي؛ فإنّها تمنع في الوقت نفسه تغييب مكوّن معين أو تشويهه أو الازدراء به أو التسبّب في محوه المادي أو الرّمزي، أي أنه يُمنع أن تكون هناك سرديّة تقهر بقية السرديّات التي تؤمن بها مكوّنات الوطن الأساسيّة، وأن يكون دور الدّولة "الوطنيّة" ناظما لهذه الحقوق وحاميا لها، وليس قاهرا ولا مخرّبا.



| ساحات |

السعودية وشعار "حلّ الدولتين" بوابة التصفية والإبادة

موسى السادة/ كاتب عربي



تعلم السعودية أنّ ما يُسمّى بحلّ الدّولتين ليس بالأمر الحقيقي، وليس أمراء آل سعود من الغباء أو حتى النية في افتراض أنّ مفاوضات ما حول التطبيع سوف تفضي إلى تفكيك المستوطنين لمستوطنات الضّفة وسيغادر المستوطنون ما يسمّى "القدس الشرقية". إلا أنّ أمراء آل سعود -ومثقفيهم- من الغباء الذي يجعلهم يفترضون أنّ شعار "حلّ الدّولتين" هو بذاته ورقة تفاوضية، والأدهى افتراضهم أنه شعار مقبول وينزع الحجّة عن "الجميع": عن العدو الصّهيوني وعن الرّأي العام العربي، أو الكتلة المتمسّكة بثوابت الكرامة والسّيادة العربيتين، والتي ستواجه هذا المشروع الاستكمالي للإبادة.

كان للسعودية – تاريخيّا - عبء البعد الدّيني للحرم القدسي، وأنّ رمزية خدّام الحرمين ترتبط بثلاثيّة مع ثالث الحرمين الشريفين. إلا أنّ الرّياض اليوم أكثر زهدا في هذه الرمزيّة مع الاستدارة الكاملة نحو الليبرالية وثقافة العولمة والاستهلاك بوصفها شرعية محليّة وإقليميّة. بيد أنّها تتمسّك بشعار حلّ الدّولتين ضمن عملية تخريج التطبيع، فلكلّ نظام عربي أراد التطبيع حجّته، وتغطية التطبيع المجاني، بسراب له سعره، وسعر السعودية: "مسار حلّ الدّولتين"، وهو سعر يفترض السعوديون أنّه سيقيهم من عار بيع القدس، والتحالف مع مستعمرة الإبادة الصّهيوني. إنّ ما تقوم به السعودية عبر إعلان ما يُسمّى بتحالف حلّ الدولتين؛ هو عملية تمهيديّة للتطبيع تحت غشاوة تفاوض وشدّ جذب مفترض. هم يلوّحون بسيف خشبي أمام الآلة الحربية الصّهيونية.

كانت السعودية - وقبل أشهر من طوفان الأقصى - في مسار متسارع نحو التطبيع، أعلنه محمد بن سلمان نفسه. إلا أنّ الطوفان ألقى بظلاله، ليس فقط في إعادة تصدير القضية الفلسطينيّة من جديد ضدّ محاولات التصفية النهائية، إذ نجحت موجة الطوفان الأولى في ذلك، خصوصا على المستوى العالمي. لكن على المستوى العربي؛ فعلى القراءة أن تختلف، فوقع الإبادة له أثره، من ناحية الاستغلال الدنيء للنظام السعودي ومثقفيه في قلب المسألة لوما للمقاومة، وإدخال عامل إنهاء الإبادة لا كدافع فكّ ارتباط بالعدو بل كهرولة إليه. إلا أنّ هناك عاملا آخر، من نتائج الطوفان على الوضع العربي، وهو أنّ كيان العدو أظهر ضعفا واتكالية استراتيجيّة على الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنّ مسألة التحالف مع "إسرائيل" ضد إيران؛ انتهت. فـ"إسرائيل" نفسها تحتاج لحليف في ذلك، وليس ضدّ إيران فحسب، بل ضدّ اليمن. والمفارقة أنّ ضمور القوة السياسيّة لإيران والمحور، وتبدُّل الوضع في سوريا جعل تخوّف الخليج - والسعودية بالتحديد - من "التهديد الإيراني"؛ في ضمور هو الآخر.

من هنا، استشعر السعوديون أنّ ثمن التطبيع الذي سيحصّلونه من أمريكا؛ عليه أن يتغيّر وفقا للمتغيّرات، ولنتذكر أنّ التطبيع مع "إسرائيل" هو – في الأصل - إدارة للعلاقة مع الإمبراطورية الأمريكيّة، لا علاقة استراتيجيّة لها منفعة – بذاتها - في الارتباط بين المملكة السعودية والمستعمرة الصّهيونية. وبعد هزيمة أمريكا في اليمن، وفشلها في فرض سيطرتها عليه؛ صعد سؤال: هل أمريكا بالأصل قادرة على ذلك؟! بناء على ذلك، فإنّ معادلة التطبيع السعودي تأخذ في الحسبان مسألة تخريجها بشكل يراعي حساسيّتها، وليس العمل بمبدأ الصّدمة "الإبراهيمي": "طبّعْ أولا، برّرْ ثانيا". ومن هنا يأتي موضوع "حلّ الدولتين" باعتباره شعارا للعمل المسرحي تحت عنوان الاهتمام بفلسطين والمسجد الأقصى، والقبول فقط باعتراف إسرائيلي بمسار نحو "الدّولتين"، وهو اعتراف يستحيل على اليمين الإسرائيلي تقديمه، وهو بالأصل يقدّم لجمهور المستوطنين جميعهم خيار الحلّ الشامل وإنهاء الوجود الفلسطيني من النهر إلى البحر!

من هنا، علينا اليوم كشف مسرحية "حلّ الدولتين" التي يعيد السعوديون تكرارها، من مبادرة فهد في الثمانينيات، وعبدالله في الألفية، ويكمّلها حفيدهم اليوم، وهذا أقلّ ما يمكننا تقديمه لشهداء الطوفان، وأقلّ ما يمكن للشعب العربي في الخليج العمل عليه في زمن الإبادة.

| قراءة في حدث |

بيان 18 يوليو 2016 واجتياح "ساحة الفداء"

علماء البحرين في المواجهة

في 18 يوليو/ تموز 2016 أصدر أربعة من كبار علماء البحرين، وبينهم آية الشّيخ عيسى قاسم، بيانا تاريخيّا سجّل التموضع المفصلي في المواجهة الحقيقيّة مع سلطة آل خليفة. جاء البيان في أعقاب تصعيد الاستهداف الدّيني لشيعة البحرين من بوابة الهجوم الممنهج والمتدرّج على آية الله قاسم وعلى منبره، من ثم محاكمته بتهمة فريضة الخمس. وقد أكّد البيان بأنّ ما حصل هو "استهداف للوجود"، بما يعنيه من تخطيط يرمي إلى القضاء على ما وصفه البيان بـ"المكوّن الشّيعي" في البلاد.

لقد أعلن العلماء بشكل واضح بأنّ طبيعة المواجهة في البحرين هي صراع "على الوجود والهوية"، وبرغم اقتضاب البيان وكثافة عباراته؛ ولكنه أعلن هذه القناعة بصريح القول: "إنّنا كمكوّن أساسي وأصيل من مكوّنات الوطن (المكوّن الشّيعي) باتت قناعتنا كبيرة بأنّنا مستهدفون في وجودنا وهويتنا ومعتقداتنا وشعائرنا وفرائضنا". وبعد أيام من البيان المذكور، وفور إقدام السّلطة على محاكمة آية الله قاسم؛ أصدر ثلاثة من العلماء الكبار (السيّد عبد الله الغريفي، الشّيخ عبد الحسين الستري، الشّيخ محمّد صالح الرّبيعي) بيانا بتاريخ 26 يوليو/تموز 2016 تضمّن سطرا واحدا فقط، ولكنّه كان حاسما في اعتبار هذه المحاكمة "إعلانا عن محاكمة المذهب وفرائضه وأحكامه ومرجعياته".

من المهم الإشارة إلى أنّ هذا الموقف الحاسم للعلماء سبقته بيانات أخرى أيضا، شكّلت بدورها نقاطا تمهيديّة في بناء الموقف الأخير. وعلى سبيل المثال، صدر بيان في 25 أغسطس/ آب 2015 رفضا لتصريحات وزير الداخلية التي هدّد فيها بالهيمنة على المساجد ومنابر الجمعة واشتراطه الحصول على ترخيص لأئمة الجوامع، وهو ما اعتبره العلماء محاولة من السلطة لفرض تكليف رسمي في مقابل التّكليف الإلهي، معلنين بوضوح أنّ العلماء لا يسعهم "ومن المنطق الدّيني إلا أن يقدّموا التكليف الإلهي".

كان من الواضح أنّ السّلطة ماضية في حربها المعلنة على الوجود والهوية، فبعد أشهر قليلة من بيان العلماء؛ أقدمت على ارتكاب جريمة اجتياح "ساحة الفداء" في الدراز، في تهديد واضح لحياة آية الله قاسم الذي أحاطه المعتصمون بالفداء والتضحية البطوليّة، وأفضت الجريمة التي جرت في 23 مايو/أيار 2017 إلى ارتقاء خمسة شهداء ومئات السّجناء والجرحى. وفي حين تغطّت السلطة بالدّعم الخارجي؛ لكنّها لم تنل ما كانت تأمله من هذا الإرهاب المفتوح، وكان شعار الشّعب هو ذاته الشّعار/ المسار الذي أعلنه آية الله قاسم قبل أكثر من أربعة عشر عاما من على منبر الجمعة في الدّراز:

"الشّعب لن يوقّع على صكّ العبودية والذل والهوان".



| التحليل السياسي |

على هامش زيارة ترامب لدول الخليج: اكتمال المستعمرات الخليجيّة

كان المسعى الحثيث الذي أظهرته أنظمة الخليج في زيارة الرّئيس الأمريكي ترامب للخليج (مايو 2025)؛ هو التّرويج إلى أنّها أضحت محور العالم العربيّ، والعالم أيضا! جرت هذه الصّياغة منذ زمن، وتمّ تجنيد باحثين ومعلقين محلّيين وأجانب لتكريس "أسطورة" الأنظمة الخليجيّة التي أصبحت – بحسب الدّعاية إيّاها - وريثة عواصم القرار والثقافة العربيّة، خصوصا بعد أفول نجم بيروت ودمشق وبغداد وأخيرا القاهرة.

ولأجل ذلك، بُذلت جهود ضخمة وبميزانيّات مفتوحة لصناعة هذا "النموذج" الخليجي، وبمواصفات خاصّة يُراد لها أن تكون إغراء لبقية الأنظمة (والشّعوب كذلك) للاحتذاء بها، وكأنها نموذج "النهضة" والرّفاه الموعود. ولأجل تحفيز هذا "الإغراء"، جرى إغراق أغلب الدّول العربيّة بالحروب والدّمار والفتن، وبتمويل خليجيّ كامل. كلّ ذلك جرى (ويجري) برعاية أمريكيّة مباشرة. ويكفي للاستدلال على ذلك النّظر في مشهديّة الهيمنة والعنجهيّة التي يحرص ترامب على الظّهور بها أمام من يستقبلهم في البيت الأبيض، وتعمّده إهانتهم ومحاصرتهم بسيل من الإحراج والاستعلاء.

قد يظنّ البعض أنّ الابتسامات والمرح الهستيري الذي ظهر به ترامب في جولاته المكوكيّة على السعوديّة وقطر والإمارات؛ هي علامات قوّة لأنظمة الخليج وحكّامها، وكأنهم أفلحوا في منع ترامب من معاملتهم بالطّريقة المهينة التي فعلها مع ضيوفه في البيت البيضاوي. إلا أنّ هذا الاعتقاد غارق في الوهم، ولا يحتاج المرء لجهد من أجل إثبات العكس. فما قدّمه حكّام الخليج من بذخ وإسفاف في استقبال ترامب، وتوزيع للهدايا، وتوقيع صفقات التريليونات.. كان عنوانا للمهانة والعبوديّة، وبشكل أكثر ذلا من مشاهد أولئك الذين أهينوا بين يدي ترامب وإدارته الجديدة.

يمكن القول بأنّ أنظمة الخليج بلغت أقصى الخضوع للاستكبار المتوحّش الذي تقوده الولايات المتحدة، إذ وصلت إلى مستوى المستعمرات الكاملة والخالصة، وبما يفوق ما كانت عليه في عهود الاستعمار المباشر. إنّ هذه الكيانات الخليجيّة لم تعد مجرد مشيخيات خاضعة لهيمنة الخارج، أو فقط أنصاف دول أو أنظمة وظيفيّة تتحكّم فيها قوى الشّر في العالم؛ بل هي مساحات استعماريّة مفتوحة أمام رهانات وارتهانات قوى الاستكبار، ولا تملك الخيار ولا القرار في إدارة شأنها الداخلي وعلاقاتها الخارجيّة من غير موافقة هذه القوى ومراعاة مصالحها.

سوف يكون على المرء أن يفحص الأسباب التي تجعل أنظمة الخليج تفتح بلدانها للقواعد العسكريّة والأساطيل الأمريكيّة، ولماذا تدافعت للتطبيع مع الكيان الصّهيوني، بالتوازي مع انخراطها في تمويل وتأجيج العداء لقوى المقاومة، واتهام المقاومين بالإرهاب، والمشاركة في محاصرتهم والتحريض على قتلهم وتشويه صورتهم، مع تسخير الأموال والفتاوى والإعلام لتفجير المنطقة بالانقسامات المذهبيّة، والإرهاب التكفيري، والحروب الداخليّة، وبعد كلّ ذلك مضيّها في فتح الأبواب والأحضان للكيان الذي ارتكب أفظع حروب الإبادة والتهجير بأبناء جلدتهم، وتصوير الضحايا المهدّمة بيوتهم والجوعى؛ على أنّهم منْ تسبّبوا بما حصل لهم لأنّهم شاركوا أو قبلوا بطوفان 7 أكتوبر؟! لماذا تتصدّر أنظمة الخليج هذه الخارطة المخزية؟ ليس من تفسير منطقي غير أنّها مستعمرات ليس فيها إرادة ولا كرامة. هل يدعو ذلك، من جانب آخر، لضرورة أن تجمع قوى المعارضة في الخليج بين مطلبي الحريّة والتحرّر؟ نعم.. هذا هو بالفعل ما يجب!

(هيئة تحرير "14 فبراير")



بوستر نشره "ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير" في الذّكرى الثّامنة لاجتياح "ساحة الفداء" في الدّراز
واستشهاد عدد من المعتصمين المدافعين عن آية الله الشّيخ عيسى قاسم حفظه الله تعالى (23 مايو/أيار 2017)

14f2011.com
14fef_bahrain
@COALITION14

فبراير 14

صمود مقاومة
ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
المجلس السياسي